حاشية الباجوري على متن السلم

لخاتمة المحققين ونادرة الفضلاء المدققين شيخ الاسلام
وحبر الأنام أستاذنا الشيخ ابراهيم الباجوري تغمده
متن السلم في فن المنطق للامام الاخضري
تغمدهما الله برحمته واحسانه
وأسكنهما أعلى فراديس
جنانه آمين

وبهامشها متن السلم المذكور وتقرير المحقق العلامة
المدقق الفهامة مولانا الشيخ محمد الانبابي لازالت سحب الرحمة
على قبره تتوالى

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية
لاصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قوله ابتدأ بالبسملة) مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قال بسم الله الخ على ما في الصحاح أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهري فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثر كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده نعم يفهم من كلامهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عد ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنحت مع كثرته في كلام العرب سماعي كما صرح به الشمني ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ثم مراده أنه ابتدأ بالبسملة نطقا وكتابة اما الثاني فدليله المشاهدة وأما الأول فدليله ان من كتب شيئا تلفظ به غالبا (قوله اقتداء بالقرآن) أي بمنزل القرآن وذلك لأن المقتدى به فاعل المقتدى فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالى والقرآن مبتدأ فيه بها وقد ورد ما يفيد طلب الاقتداء به سبحانه والتخلق باخلاقه ففي الحديث تخلقوا باخلاق الله أي اتصفوا بصفات تماثل صفاته ولله وصفاته المثل الاعلى في صدق العنوان (٢) الا أنه مخصوص بما يمكننا ولم يمنع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء ذوات البال بالبسملة لا كالخلق والكبرياء ثم ان القرآن في الأصل مصدر قرأ فغلب شرعا على اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه والمجيد هو العظيم (قوله في ابتدائه بها أي بحسب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الترتيب لا النزول والا فأول نزولا قوله اقرأ الى قوله مالم يعلم كما صرح به في الكشاف في أول سورة المدثر رواية عن الزهري ولا ينافي هذا ما ورد أن أول ما نزل به جبريل بسم الله الرحمن الرحيم لاحتمال ان المراد النزول على آدم لا على سيدنا محمد ﷺ والمراد أن أول ما بها أنزل من الآيات على الاطلاق هو آية اقرأ فلا ينافي أن أول ما أنزل بعد فترة الوحي أول المدثر وأن أول ما أنزل من السور التامة الفاتحة وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (قوله كسائر الكتب) راجع لقوله ابتدائه أي باقي الكتب كالقرآن في البدء بالبسملة لا لقوله اقتداء لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على الراجح في مذهبنا لكن الظاهر أن الكتب غير القرآن مبدوءة بالبسملة نزولا لما اشتهر من كون التوراة نزلت على موسى عليه السلام جملة واحدة مرتبة بخلاف القرآن فانه نزل غير مرتب بحسب الوقائع وانما بدئ بالبسملة بعد ترتيبه فيكون التشبيه في مطلق البدء بالبسملة بقطع النظر عن كونه بحسب النزول أو بحسب الترتيب (قوله والمختص بهذه الأمة الخ) أي وأما ما في كتاب سليمان فليس معربا على هذا الترتيب بل اللفظ العربي بهذا الترتيب حكاية عنه وكذا قوله عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب أي ان كل كتاب مبدوء بها أعم من أن تكون باللفظ العربي على هذا الترتيب كما في بسملة القرآن أو بغيره كما في بقية الكتب ثم ان كان المراد أن بسملة بقية الكتب نزلت عربية الا أنها على غير هذا الترتيب كان الامر ظاهرا وان كان المراد أنها نزلت غير عربية كان مخالفا لما ورد من أن كل كتاب نزل من السماء فهو عربي الا أن كل نبي عبر عنه بلسان قومه اللهم الا أن يجاب بان قوله والمختص بهذه الأمة انما هو اللفظ العربي الخ معناه العربي المستمر عربيته فتدبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الانسان بالمنطق المفصح عما في الضمير من المكنونات * وأفاض على رياض عقله غيث سحاب النعم وارات والتصديقات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالبرهان الواضح * والقول الشارح * والآيات البينات * وعلى آله وأصحابه الحريصين على اقتفاء أثره في الجزئيات والكليات ﴿أما بعد﴾ فيقول راجي العفو من الخبير اللطيف ابراهيم الباجوري الذليل الضعيف بن محمد الجيزاوي * غفر الله له جميع المساوي * فسألني بعض الاخوان * أصلح الله لي وله الحال والشان * كتابة بديعة النظام * تكشف عن المقدمة الشهيرة بالسلم اللئام * على مؤلفها الرضا والاحسان * من المولى الكريم الرحمن * فانشرح صدري لذلك * والله أعلم بما هنالك * فجمعت ما يسره الله تعالى من تحقيقات شريفة * وتدقيقات بديعة منيفة * ونظمته في سلك التصنيف * وجعلته حاشية على هذا المتن المنيف * فجاءت بحمد الله حاشية تسر الناظرين * ويشهد بعلو قدرها فضلاء المحققين * والله أسأل أن ينفع بها النفع العميم بجاه سيدنا محمد الرؤف الرحيم وها أنا أشرع فيما قصدت * بعون من عليه اعتمدت * فأقول وبالله التوفيق (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة اقتداء بالقرآن المجيد في ابتدائه بها كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله ﷺ بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولذلك جرى بعضهم على أنها ليست من خصوصيات هذه الأمة ويدل له أيضا ما في سورة النمل من قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام في كتاب بلقيس ﴿انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم﴾ والمختص بهذه الامة انما هو اللفظ العربي على هذا الترتيب وعلى هذا يحمل قول من قال

(قوله وعملا) أتى بالعبر بالعمل هنا وثم بالاقتداء لتضمن الخبر الأمر بخلاف القرآن فانه لم يتضمنه كتضمن الخبر (قوله لا يبدأ) صفة ثانية لأمر من باب النعت بالجملة بعد النعت بالمفرد وهو أحسن من عكسه (قوله فيه) أي بسببه وفائدة الاتيان بفي الدالة على السببية مع صحة تركها افادة أن المطلوب كون الأمر ذي البال سببا باعثا على التسمية في ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور اليه عند التسمية والجار والمجرور نائب فاعل يبدأ لكن الاحسن أنه ضمير مستتر عائد على الأمر لجريانه على الاصل من نيابة المفعول به (قوله أو كالأجذم الذي هو من ذهبت الخ) في الصبان نقلا عن القاموس والأجذم المقطوع اليد أو الذاهب الأنامل من الجذام والاقطع مقطوع اليد أو الذاهب الانامل فلعل في كلام المحشي اكتفاء ثم ان أجذم وأبتر وأقطع صفات مشبهة مصوغة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أفعل منها قياسا (قوله وفي المشبه معنويا) أي وان تم حس والنقص المعنوي في نحو التأليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الأكل قلة انتفاع الجسم به وفي نحو القراءة قلة انتفاع (٣) القاري بها لوسوسة الشيطان حينئذ (قوله

بأنها من خصوصيات هذه الأمة وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو أجذم أو أقطع روايات والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه والمعنى فهو كالابتر الذي هو مقطوع الذنب أو كالاجذم الذي هو من ذهبت أنامله من الجذام أو كالاقطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه الشبه مطلق النقص وان كان في المشبه به حسيا وفي المشبه معنويا أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو بدا سعد حيث قال الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة لأنه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه أعني المشبه والمشبه به وجوز السعد ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبه الرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور انما هو فرد من أفراده وهو زيد ولا يعارض الخبر المذكور خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدلة الخ لأن الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء واضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شيء فحمل حديث البسملة على النوع الأول وحديث الحمدلة على الثاني ولم يعكس نأسيا بالكتاب العزيز وعملا بالاجماع وتحقيقا لدفع التعارض أو جه أخر منها أن الابتداء أمر معتد من الأخذ في التأليف الى الشروع في المقصود ومنها أن شرط التعارض تساوي الحديثين وليس كذلك هنا لأن حديث البسملة أصح ومنها أن محل التعارض اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله الخ والاحمل المقيد على المطلق فان قيل القاعدة عند الاصوليين وغيرهم عكس ذلك أعني حمل المطلق على المقيد كما في آيتي الظهار والقتل فانهم حملوا المطلقة عن التقييد بالمؤمنة على المقيدة بها أجيب بأن ذلك مشروط بكون المقيد واحدا فقط بخلاف ما اذا كان متعددا وتغايرت القيود اذ لا يجوز أن يحمل المطلق على الكل لتنافي القيود ولا أن يحمل على واحد دون الآخر لما فيه من التحكم واعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسملة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسا وبحق الفن المشروع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن ونحن الآن شارعون في فن المنطق فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه فنقول قد اشتهر أن جملة

وجوز السعد ذلك) أي كونه من باب الاستعارة (قوله ومنع لزوم الجمع الخ) فيه أن زيدا وان لم يكن هو المشبه الا أنه فرد من أفراده فيتحقق هو فيه فيلزم الجمع المذكور الا أن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقل على أن في تحقق الكلي في أفراده نزاعا طويلا أفاده الشبيني رحمه الله في ختمه على الخلاصة (قوله لأن الابتداء الخ) مقتضى هذا الجواب أنه لا يخرج عن العهدة الا بهما (قوله حقيقي) نسبة للحقيقة مقابل المجاز لأن حقيقة الابتداء بالشيء جعله أولا وفاتحة فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقته المشابهة في سبق

كل أفاده الصبان (قوله واضافي) أي نسبي وهو ما كان ابتداء بالاضافة والنسبة الى ما بعده سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقا من الحقيقي وآثروا التعبير بالاضافي على التعبير بالمجازي مع أنه الانسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان ابتداء بالاضافة الى ما بعده أفاده الصبان لكن في عبد الحكيم أنه يشترط في الاضافي ان يسبقه شيء وهو مقتضى كون المجاز بالاستعارة والا فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام (قوله ومنها أن الابتداء أمر معتد الخ) مقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهدة بذكرها قبل المقصود بالذات وان سبقهما شيء آخر لكن الأولى أن لا يسبقهما شيء آخر موافقة للكتاب وعمل السلف (قوله أصح) أي وحديث الحمدلة صحيح وقيل ان حديث البسملة صحيح وحديث الحمدلة حسن وقيل ان حديثيهما حسنان لكن حديث البسملة أحسن أفاده الصبان (قوله ومنها أن محل التعارض اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا الخ) فيه أن ما هنا من باب العام والخاص لا من باب المطلق والمقيد لأن المطلق لا بد أن يكون نكرة كما في المحلى وذكر الله معرفة ويمكن أن يقال ان المراد النكرة ولو معنى فقط كما هنا لأن الاضافة جنسية وهي في معنى التنكير فلا اعتراض ومقتضى هذا الجواب الأخير أن من بدأ بأي ذكر كان خرج عن عهدة الحديثين لكن خصوص البسملة والحمدلة أولى لموافقة الكتاب والسنة ولعمل السلف أفاده

الصبان (قوله يصح ان تكون انشائية) أى باعتبار المتعلق كما هو المتبادر وذلك بأن نجعل الباء لمجرد التعدية متعلقة بمحذوف تقديره أستعين أو استعانتى وقصد انشاء الاستعانة وقوله وأن تكون خبرية أى بان قدر المتعلق أؤلف أو تأليفى أو أبتدئ أو ابتدائى وقصد الاخبار عن الابتداء أو التأليف الحاصل منه وفى المقام احتمالات أخر والذى اختاره الصبان وغيره أن الباء اذا جعلت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة خبرية الصدر أعنى أؤلف مثلا لصدق حد الخبر عليه وهو الكلام الذى يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره انشائية العجز لعدم تحقق الاستعانة باسمه أو المصاحبة له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو فى معنى الكلام لأنه فى معنى أستعين بسم الله أو أصاحب اسم الله اه ويمكن حمل كلام المحشى على هذا كما نقل عنه ببعض الهوامش فقوله يصح أن تكون انشائية أى باعتبار العجز وقوله وأن تكون خبرية أى باعتبار الصدر وليس المقصود أن هذين الاحتمالين متقابلان بمعنى أن الموجود اما هذا واما هذا بل المقصود أنهما موجودان معا تأمل (قوله وقد سور بالسور الكلى) هو فى الكلية الموجبة كل وأل الاستغراقية وفى السالبة لاشىء ولا واحد شيخ الاسلام وهو غير حاصر اذ مثل كل جميع وعامة ونحوهما (قوله بالسور الجزئى) هو فى الموجبة بعض وواحد ونحو ذلك وفى السالبة ليس بعض و بعض ليس وليس كل ومحل كون القضية كلية أو جزئية اذا كان حكم السور مسلطا على الموضوع فان سلط على المحمول سميت منحرفة لانحراف السور عن محله وهو الموضوع (قوله وكما يصح الخ) وعلى هذا تصير الاحتمالات ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة المتعلق فى أربعة الاضافة ان جعل الحرف أصليا والا فهى أربعة فقط باعتبار الاضافة (قوله يصح اعتبارها باعتبار اضافة الاسم الخ) أى سواء كانت الباء حرف جر أصليا أم زائدا وان كان قوله فان قيل الخ لا يرد الا على كونها حرف جر أصليا بخلاف ما اذا كانت حرف جر زائدا لأن الاسم حينئذ موضوع لفظا ومعنى وانظر على هذا أين سور الكلية أو الجزئية ولعل التسمية حينئذ مجازية على مقتضى ما سبق للمحشى فى تعريف كل الا أن يقال مراد المحشى بالسور الكلى والسور الجزئى مطلق ما دل على كمية الافراد ولو بغير لفظ فيشمل الاضافة على أنه قيل ان الاضافة فى قوة الكلية (قوله أقرب من بعض) فأولها أقرب ويليه الثانى ثم الثالث ثم الرابع كذا قيل (قوله كأن تقول الرجل خير من المرأة) قال شيخنا المؤلف انما مثلت بهذا امتثال موافقة لما اشتهر والا فالخبرية لا تعقل الا باعتبار الافراد فالأولى التمثيل بالانسان حيوان ناطق أو الانسان نوع والحيوان جنس اه (قوله لا يقع منه ابتداء) أى ولا مصاحبة ولا استعانة (قوله لأنه لا يقع منه ابتداء) أى ولا يستعان به ولا يصاحب (قوله وعرفا) قال ابن عبد الحق المراد بالعرف هنا العرف العام عند جميع الناس وحينئذ لا يتم قول بعضهم ان الحمد المطلوب الابتداء به فى الحديث هو اللغوى لأن الالفاظ تحمل على معانيها

البسملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى الأول لا تسمى تلك الجملة قضية لأنه لا يسمى بها الانشاء بل الخبر فقط وأما على الثانى فتسمى بها ان قدر المتعلق نحو أبتدئ كانت قضية شخصية لأن المحكوم عليه فيها شخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية وان قدر نحو يبتدئ كل مؤمن كانت قضية كلية لأن المحكوم عليه فيها كلى وقد سور بالسور الكلى كما هو ضابط القضية الكلية وان قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لأن المحكوم عليه فيها جزئى وقد سور بالسور الجزئى كما هو ضابط القضية الجزئية وان قدر نحو يبتدئ المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهملة لأن المحكوم عليه فيها كلى وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهملة وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف جر أصلى يصح اعتبارها باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد فان جعلت للعهد فالأول وان جعلت للاستغراق فالثانى وان جعلت للجنس فى ضمن البعض فالثالث وان جعلت له فى ضمن الافراد من غير نظر لكلية أو جزئية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن المدار فى هذه القضايا على الموضوع لا على المجرور أجيب بأنه وان كان مجرورا لفظا موضوع معنى ولذا قال النحاة المجرور مخبر عنه فى المعنى والتقدير هنا اسم الله مبدوء به ولا يخفى أن بعض هذه الاحتمالات أقرب من بعض بقى من أقسام القضايا القضية الطبيعية وهى ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد كأن تقول الرجل خير من المرأة فان المراد أن جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الافراد فيهما والا فقد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة اذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد لأنه لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لأنه لا يقع به ابتداء وسيأتى ايضاح ذلك ان شاء الله تعالى والكلام على البسملة كثير وشهير فلا نطيل بذكره (قوله الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم وشرعا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره فان قيل التقييد بالاختيارى يخرج

الحلى

اللغوية مهما أمكن ولأن العرف طرأ بعد الرسول لانه اذا كان عرفا عاما احتمل تقدمه وتقديمه اه ولعل المقصود أن الحمد المطلوب لا يتناوله في الحديث فرد مخصوص من أفراد الحمد العرفي وذلك الفرد هو الفعل اللساني اذ الاظاهر عدم كفاية فعل الجنان والأركان غير اللسان فتأمل (قوله أجيب بان المراد بالاختياري الخ) فيه جعل ذاته وقدرته وسمعه وبصره ونحوها اختياريا حكما وهو اساءة أدب فالاولى أن يقال في الجواب انه نزل الثناء على ماذكر منزلة الثناء على أمر اختياري من جهة أن المحمود عليه منشأ لافعال اختيارية أو ملازم لما هو منشأ كما أفاده الشيخ الأمير في حاشيته على عبد السلام (قوله فاللام في لله اما للاستحقاق الخ) الفرق بين هذه الثلاثة أن لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين بناء على أن الويل اسم للعذاب لا على انه اسم واد في جهنم ولام الاختصاص هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن اذ الابن لا يملك وأنت لي وأنا لك اذا كان كل من المخاطب والمتكلم حرا والراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك نحو المال لزيد وقد يعبر أيضا عن الاول والاخير بلام الاختصاص كما أنه قد يعبر عن الثاني بلام الاستحقاق هذا حاصل ما في الاشموني وحاشية المحقق الصبان عليه وعلى هذا فجعل اللام هنا للملك لا يظهر لان الحمد معنى لا ذات وأجاب بعضهم ٥ بان جعلها هنا للملك هو أحد قولين وهو أنه لا يشترط أن تكون بين ذاتين وان كان خلاف المشهور فحرر وجعلها للاختصاص لا يظهر أيضا لما ذكر الا أن يقال انه مبني على الاطلاق الآخر المشار اليه بقولنا فيما سبق وقد يعبر أيضا الخ (قوله لان القديم لا يملك) أي لان الملك هو الاستيلاء على الشيء فهو من تعلقات القدرة هذا ان كان الملك من الافعال فان أريد منه أثر الفعل لم يتعلق الا بالممكن أيضا كالفعل (قوله اذ المركب من القديم الخ) أي الملاحظ تركيبه أي اجتماعه والا فلا تركيب حقيقة

الحمد لله على ذات الله تعالى وصفاته أجيب بأن المراد بالاختياري مايشمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر والاختياري حكما وهو ما كان منشأ الأفعال الاختيارية كذات الله وقدرته وما كان ملازما لمنشئها كسمعه تعالى وبصره وال في الحمد اما للعهد أو للاستغراق أو للجنس وعلى كل فاللام في لله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها لكن على جعل أل للعهد يمتنع جعل اللام للملك ان جعل المعهود الحمد القديم فقط لان القديم لا يملك فان جعل حمد من يعتد بحمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه لم يمتنع ذلك لان المعهود حينئذ الجملة وهي حادثة اذا المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الافراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث ان لوحظ أن الافراد غير مركبة والا لم يمتنع أصلا لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث ومما ينبغي التنبه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد وقد اشتهر أيضا ان جملة الحملة يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر وأن تكون خبرية وعليه فتسمى قضية ثم ان جعلت أل فيها للعهد كانت قضية شخصية وان جعلت للاستغراق كانت قضية كلية وان جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية وان جعلت له في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهملة ولا مانع هنا من جعلها طبيعية بأن تجعل أل فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد واستشكل كونها انشائية بانه لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه الجملة ولا حكمها والاول هو اختصاص الله بالحمد ان قدر الخبر من مادة الاختصاص أو استحقاقه له ان قدر من مادة الاستحقاق أو ملكه له ان قدر من مادة الملك لان مضمون الجملة هو المصدر المتصيد من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه ان كان المحكوم به مشتقا كما في قولك زيد قائم أو الكون المضاف للمحكوم

وفيه انه ان كان المراد بالمركب الافراد المجتمعة من القديم والحادث فلا يصح اذ ليس الكل حادثا بل البعض وان كان المراد الهيئة الاجتماعية القائمة بمجموع الافراد فلا يظهر أيضا اذ ليس المقصود الحكم على الهيئة بل على الافراد أفاده بعض مشايخنا (قوله في ضمن الافراد) أي الشاملة للقديم والحادث بدليل التوزيع بعد (قوله ثم ان جعلت أل فيها للعهد الخ) مثله ما لو نظر للمجرور هنا فتكون القضية شخصية فقط بالنسبة له لان المجرور شخص معين وهذا الاطلاق جائز في مقام التعليم وان أبيت هذا فسمها مخصوصة (قوله في ضمن البعض) أي غير المعين والا كانت شخصية (قوله ولا مانع هنا من جعلها طبيعية الخ) الظاهر أن المقصود الحكم على الافراد لا على الماهية من حيث هي تأمل (قوله هو اختصاص الله بالحمد) مقتضى تعريفه المضمون الآتي أن يقول هو اختصاص الحمد بالله وكذا يقال فيما بعد (قوله ان قدر الخبر من مادة الاختصاص) المناسب تقدير الخبر من مادة الثبوت لان الاختصاص هو معنى اللام فلا يكون متعلقا لهما فيقال في تقدير الحمد لله على جعل أل للاختصاص الحمد ثابت لله على وجه الاختصاص ويكون قولنا على وجه الاختصاص بيانا لمعنى اللام وكذا يقال فيما بعد (قوله أو الكون المضاف الخ) قد يقال المضمون فيما اذا كان الخبر جامدا هو المصدر المأخوذ من المحكوم به بزيادة ياء المصدرية المضاف للمحكوم عليه كأن يقال في المثال الآتي اسد يتزيد فيستغنى عن اعتبار الكون المذكور

(قوله لان حكم الجملة هو الثبوت) أى سواء كان المحكوم به من مادة الثبوت كزيد ثابت أم لا (قوله والاحسن أن يفسر بالايجاد الخ) قيل ماصنعه الملوى أحسن لوجوه منها مناسبة قوله حتى بدت أى ظهرت لان بدو شموس المعرفة الشاملة للنتائج وغيرها يترتب على اظهارها لا على محض الايجاد مع خفائها ومنها أن الحمد على الايجاد يفهم بالاولى من الحمد على الاظهار ومنها أن قوله ولان شأن الاظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك لا يسلم لان النتائج ثبتت فى أجزاء القياس فهى موجودة أولا بوجود الفكر والذى يحصل بعد ذلك انما هو الاظهار (قوله لانه أبلغ الخ) أى والرد على من يقول الماهيات ليست بمجعول جاعل وانما الله أظهرها فقط (قوله لعدم شهرته الخ) أو يقال ان فى التعبير بالموصول المستقل وصلته ابهاما صار بحاجة تفصيلا وهو أوقع فى النفس وقولنا المستقل احترازا عن أل فى المخرج فانها موصولة الا أنها غير مستقلة لكونها كالجزء من (٦) مدخولها فالابهام فيها غير صريح (قوله علية الاخراج للحمد) يفيد أن الحكم هو الحمد مع انه تقدم له أن الحكم هو الثبوت المضاف للمضمون الا أن يقال المراد بالحكم مايشمل المحكوم عليه وهو الحمد وكما أنه لا يصح تعليل الحمد بالاخراج كذلك لا يصح تعليل المضمون ولا الحكم وهو ثبوت المضمون به والجواب ما ذكره (قوله وبهذا) أى بان المعلل فى الحقيقة الخ أى فالعلل بالاخراج المذكور

عليه مع جعل المحكوم به خبرا عن ذلك الكون ان كان المحكوم به جامدا كما فى قولك زيد أسد والثانى ثبوت ماذكر لان حكم الجملة هو الثبوت المضاف لمضمونها ويرادفه النسبة والمعنى والمفهوم وأجيب بأنه ليس المراد بكونها انشائية كونها لانشاء مضمونها أو حكمها بل كونها لانشاء الثناء بذلك والكلام على الجملة قد شاع وذاع فلا حاجة الى ذكره (قوله الذى قد أخرجا) بأنف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالايجاد لأنه أبلغ من الاظهار ولان شأن الاظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق فقوله الذى قد أخرجا فى قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى « والله مخرج ما كنتم تكتمون » لعله لعدم شهرته وعدم ذكره فى الاسماء الحسنى المعروفة فان قيل من القواعد أن تعليق الحكم بمشتق أو مافى قوته يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق فتقتضى العبارة علية الاخراج للحمد مع أن المتبادر أن المراد بالحمد مايشمل الحمد القديم وهو غير معلل أجيب بأن المعلل فى الحقيقة انما هو انشاء الثناء كما تقدم وبهذا يجاب أيضا عما يقال يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجليلة تأمل (قوله نتائج الفكر) أى النتائج التى تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى لغة الثمرة والفائدة واصطلاحا القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير فى باب القياس فتفسيره لها فى شرحه الصغير هنا بانها التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذاتهما لا يخلو عن تسمح كما نص عليه بعض المحققين وان اغتر به بعضهم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما يأتى

ان القياس من قضايا صورا ✽ مستلزما بالذات قولا آخر

وانما قلنا من تسليم الخ اشارة الى أنه لا يشترط حقيقتهما بل المدار على تسليمهما ولو كاذبا جهلا كما يقال فى قولنا العالم قديم وكل من كان كذلك فلابد له من موجد فانه يلزم من تسليم هذين القولين مع كونهما جهلا فى الواقع أن يقال العالم لابد له من موجد وخرج بقيد لذاتهما القول اللازم من تسليم قولين لا لذاتهما بل لامر خارج كما فى قولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فانه يلزم من تسليم هذين القولين أن يقال زيد مساو لبكر لكن بواسطة أمر خارج وهو أن القاعدة أن مساوى المساوى لشىء مساو لذلك الشىء بدليل أنك لو أبدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلا وقلت زيد عدو لعمرو وعمرو عدو لبكر لم يلزم أن يقال زيد عدو لبكر

الذى قد أخرجا نتائج الفكر

انما هو انشاء الثناء من خصوص المصنف لا مطلق الحمد (قوله بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم الخ) أى مثلا اذ بقية الحوادث ليس علة حمدهم ذلك فقط بل منهم من علة حمده الانعام بالعافية خاصة أو بالعلم خاصة أو بمعرفة أوضاع الكلمات خاصة (قوله أى التى تنشأ عن الفكر) فيه اشارة الى أن الاضافة فى نتائج الفكر من اضافة المسبب والفكر الى السبب (قوله لا يخلو عن تسمح) أى لانه يرهم ان النتيجة هى ادراك النسبة اذ هذا هو معنى التصديق مع أنها القول فيحتاج الى أن يحمل التصديق على المصدق به من اطلاق المصدر على اسم المفعول هذا هو وجه التسمح ان قلت كذلك القول بمعنى المقول ففيه التسمح أيضا قلت اطلاق القول على المقول حقيقة عرفية فلا تسمح لكن قد يقال يعكر على هذا ما أشار اليه المحشى فيما سبق من أن الاضافة فى نتائج الفكر من اضافة المسبب الى السبب اذ الذى يتسبب عن الفكر الذى هو حركة النفس فى المعقولات أو الترتيب المذكور انما هو التصديق الذى هو ادراك النسبة لا القول المذكور فالمناسب هو ما أفاده الملوى فى صغيره وقد يقال لا تعكير لان المراد بالقول مايشمل القول العقلى والخارجى كأن المراد بالترتيب فى قولهم ترتيب أمرين مايشمل الترتيب العقلى والخارجى و بعد ذلك كله فالنتائج المذكورة ليست جميع ما تسبب عن الفكر اذ هى غير شاملة للعلوم التصورية مع أنها مسببة عن الفكر أيضا (قوله لكن بواسطة أمر خارج) وانما لم يكن لذاتهما

لعدم تكرر الحد الوسط اذ المساواة لعمرو غير المساواة لبكر تأمل (قوله حركة النفس فى المعقولات) أى تنقلها من بعض المعقولات الى بعض وهذا مبنى على طريقة المتقدمين القائلين ان العقل لا يدرك المحسوسات وانما المدرك لها الحواس أما على طريقة المتأخرين القائلين بانه يدركها أيضا لكن بواسطة الحواس فعليه ينبغى تسمية حركتها فى المحسوسات فكرا أيضا والمراد حركتها فى المعقولات قصدا لتخريج حركتها فيما يتوارد من المعقولات لا قصدا كما فى المنام فانها لا تسمى فكرا (قوله ترتيب الخ) يرد على هذا التعريف بالفصل فقط أو الخاصة فقط الا أن يقال المراد ترتيب أمرين فى الذكر أو التقدير فناطق مثلا فى تقدير شىء ناطق سواء قلنا بجواز التعريف بالمفرد وهو رأى المتأخرين أولا وهو رأى المتقدمين (قوله معلومين) المراد بالعلم ما يشمل الظن ولو غير مطابق لأنه عند المناطقة الصورة الحاصلة فى الذهن يقينا أو ظنا مطابقا أو جهلا مركبا (قوله وهو بصدد الرد) أى لأن هذا الفن يقصد به غالبا التوصل لرد (٧) الشبه الفاسدة برد أدلتها (قوله انه أراد بنتائج الفكر المعنى اللغوى أى المعنى اللغوى فى كل من النتائج والفكر كما أشار له بقوله وهو ما يترتب الخ وعلى هذا الاحتمال تدخل التصورية أيضا فى النتائج بخلافه على ما سبق فانه خاصة بالتصديقات النظرية (قوله والمعهود الفرد الكامل (هذا مبنى على أن المراد بالنتائج العلوم النظرية واما على أن المراد

والفكر لغة حركة النفس فى المعقولات بخلافها فى المحسوسات فانها تخييل واصطلاحا ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصورى أو تصديقى فالأول كما فى قولك فى تعريف الانسان هو حيوان ناطق فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما الجنس والفصل ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصورى وهو الانسان والثانى كما فى قولك فى الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما المقدمتان المذكورتان ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصديقى وهو ثبوت الحدوث للعالم فان قيل لم خص المصنف نتائج الفكر التى هى العلوم النظرية بالذكر مع أن مثلها فى ذلك العلوم الضرورية أجيب بأن النظرية محل الخلاف بخلاف الضرورية فانها بتأثير الله اتفاقا وهو بصدد الرد وأيضا الضرورية يفهم الحث عليها بالأولى اذ لا كسب للعبد فيها على أنه يحتمل أنه أراد بنتائج الفكر المعنى اللغوى وهو ما يترتب على حركة الذهن فى المعقولات من العلوم الضرورية أو النظرية كما أفاده الشيخ الملوى فى كبيره ولا يخفى ما فى قوله نتائج الفكر من براعة الاستهلال وهى أن يأتى المتكلم فى طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده وهذه البراعة هى المسماة عندهم براعة المطلع بخلاف براعة المطلب فانها أن يأتى المتكلم بالثناء قبل شروعه فى مقصوده وبخلاف براعة المقطع فانها أن يأتى المتكلم فى آخر كلامه بما يشعر بانتهائه كقولهم فى الآخر ونسأله حسن الختام (قوله لارباب الحجا) متعلق بقوله أخرجا والارباب جمع رب وهو يأتى لجملة معان منظومة فى قول بعضهم

قريب محيط مالك ومدبر ٭ مرب كثير الخير والمول للنعم ٭ وخالقنا المعبود جابر كسرنا
ومصلحنا والصاحب الثابت القدم ٭ وجامعنا والسيد احفظ فهذه ٭ معان أتت للرب فادع لمن نظم

والمراد منها هنا الصاحب والحجا بالكسر والقصر العقل وأل فيه للعهد العلمى والمعهود الفرد الكامل لكن ليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما واعلم أنه اختلف فى العقل على أقوال كثيرة أشهرها وهو الاسلم أنه نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فالنفس هى المدركة والعقل آلة فى ادراكها كما قاله المحققون فما يقع فى كثير من العبارات من وصفه بالادراك فهو على ضرب من التسمح (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا الخ من عطف السبب على المسبب أو المعلول على

لارباب الحجا وحط

بها ما يترتب على الفكر مطلقا فهى للجنس لأن ناقص العقل يدرك الضرورى بدليل تعريف العقل الذى ذكره (قوله روحانى) أى منسوب للروح من نسبة الشىء الى ما شابهه ووجه المشابهة الخفاء فى كل (قوله به تدرك) تقديم الجار والمجرور للاهتمام بشرف العقل لا للاختصاص (قوله العلوم) المراد بها المعلومات ليصح تسلط الادراك عليها (قوله الضرورية) أى الحاصلة لا عن نظر (قوله والنظرية) أى الحاصلة عن نظر (قوله فالنفس هى المدركة والعقل آلة فى ادراكها) وهذا مبنى على تغاير العقل والنفس وعليه فالنفس معنى لطيف ربانى به حياة الانسان وذهب الحكماء الى اتحادهما وقسموا النفس أربعة أقسام فقالوا انها فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها لكنها مستعدة لها والا امتنع اتصافها بها وحينئذ تسمى عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى الخالية فى نفسها عن جميع الصور القابلة لها اذا استعملت آلاتها أعنى الحواس الظاهرة والباطنة وحصل لها علوم أولية واستعدت لاكتساب النظريات سميت بالعقل الفعال ثم اذا رتبت العلوم الأولية وأدركت النظريات مشاهدة لها سميت بالعقل المستفاد لاستفادته من العقل الفعال واذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد سميت عقلا بالفعل (قوله من عطف السبب على المسبب) أى لأن حط الحجب سبب لاخراج النتائج

(قوله ونوقش فى ذلك بعضهم) هو العلامة الصبان والجواب الذى ذكره المحشى بقوله ويمكن الخ من كلام الصبان لا من كلام المحشى خلافا لما يتوهم من عبارته (قوله بان الظاهر أن المسبب الخ) أى لان أفعال الله لا يكون بعضها سببا فى الآخر ومعللا له ورد هذا بانه لا مانع من كون بعض أفعاله سببا فى الآخر ومعللا له لكن لا يراد العلة الباعثة كذا قيل وقد يقال وجه الاستظهار أنه اذا أزيل الجهل ظهرت النتائج من غير أن يجدد الله اظهارا حتى ينشأ الظهور عن ذلك الاظهار وانما الظهور نشأ عن ازالته الجهل كما ان السحاب اذا أزيل ظهرت السماء بما فيها من الكواكب من غير احداث الله اظهارا جديدا أفاده بعضهم ومحصله أن ازالة الجهل هو عين اخراج النتائج (قوله من أن أفعال الله لا تعلل) فيه أن أفعال الله لا تعلل بعلة باعثة وما هنا علة غائية الا أن يقال ربما يتوهم أن المراد هنا العلة الباعثة أفاده شيخنا المؤلف وهذا يقتضى أن أفعال الله تعلل بالعلل الغائية وكلامه الآتى فى تفسير العلة الغائية يقتضى المنع وعبارته عند قول المصنف فوائد والفوائد جمع فائدة وهى لغة ما استفدته من علم أو مال أو نحوهما واصطلاحا (٨) المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته وخرج بالحيثية المذكورة الغاية فانها تلك المصلحة من حيث انها فى طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للفاعل من الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل اه

علته الغائية كما يفيده كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير ونوقش فى ذلك بعضهم بان الظاهر أن المسبب والعلة الغائية خروج النتائج لا اخراج الله اياها ويمكن أن يقال المراد انه مسبب أو علة غائية باعتبار أثره وهو الخروج هذا والاول أعنى جعله من عطف السبب على المسبب أولى لما يرد على الثانى من أن أفعال الله لا تعلل وان كانت لا تخلو عن حكمة ثم ان الحط فى الأصل الازاحة الحسية بقيد أن تكون من علو الى سفل ثم أطلق على مطلق الازاحة الحسية مجازا مرسلا لعلاقة التقييد ثم الاطلاق ثم أطلق على الازاحة المعنوية مجازا بالاستعارة لعلاقة المشابهة واشتق منه حط بمعنى أزاح ازاحة معنوية على سبيل الاستعارة التبعية (قوله عنهم) أى عن أرباب الحجا وقوله من سماء العقل بدل من الجار والمجرور قبله بدل اشتمال أو بدل بعض من كل والاول أقرب ومن بمعنى عن على مذهب الكوفيين من تجويز نيابة بعض الحروف عن بعض وأشار المصنف فى شرحه الى أن اضافة سماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل من العقل الذى هو كالسماء بجامع أن كلا محل لطلوع الشموس وان كان العقل محلا لطلوع الشموس المعنوية التى هى أصول المعارف وأمهاتها والسماء محلا لطلوع الشموس الحسية وجوز بعضهم أن يكون فى كلامه استعارة بالكناية بان يشبه العقل بالفلك الأعظم تشبيها مضمرا فى النفس ويحذف ويثبت شىء من لوازمه وهو السماء تخييلا ونوقش بان السماء ليست من لوازم الفلك الأعظم وخواصه بل هى جرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهيئة ولو قال بان يشبه العقل بالنجم بجامع الاهتداء بكل ويحذف الخ لكان مستقيما (قوله كل حجاب) مفعول به لقوله حط وقوله من سحاب الجهل بيان لما قبله بناء على كون من بيانية وهو المتبادر وجوز بعض المحققين أن تكون ابتدائية والمعنى عليه كل حجاب مبتدأ ونائىء من سحاب الجهل وذلك كالبلادة ونحوها وأشار المصنف فى شرحه الى أن اضافة سحاب الى الجهل من اضافة المشبه به الى المشبه والأصل من الجهل الذى هو كالسحاب بجامع أن كلا يحجب عن الادراك وان كان الجهل يحجب عن ادراك الأمور المعنوية والسحاب يحجب عن ادراك الامور الحسية لا يقال كيف يشبه الجهل بالسحاب

عنهم من سماء العقل كل حجاب من سحاب الجهل

(قوله مجازا بالاستعارة) هذا لا يتعين بل يصح أن يكون مرسلا لعلاقة التقييد ثم الاطلاق بأن تطلق الازاحة الحسية عن التقييد بالحسية وتستعمل فى المعنوية ولك أن تقول ليس هنا الا مجاز واحد بأن ينقل الحط عن الازاحة الحسية من علو الى سفل الى مطلق ازاحة حسية من علو الى سفل أولا ويستعمل فى المعنوية لكونها فردا من الافراد (قوله بدل من الجار والمجرور قبله الخ) ويحتمل أيضا مع أن تكون من للتعليل والسببية أى أزال عنهم بسبب عقلهم (قوله والاول أقرب) أى من جعله بدل بعض لان العقل صفة لا جزء اه شيخنا المؤلف فان قلت ان بدل الاشتمال لا بد له من رابط ولا رابط هنا قلت أجيب عن ذلك بجوابين الاول أن أل بدل عن المضاف اليه أى عن عقلهم كما هو مذهب الكوفيين الثانى أن الرابط مقدر والتقدير من سماء العقل لهم كما هو مذهب البصريين كذا فى بعض حواشى المتن (قوله وان كان العقل محلا لطلوع الشمس المعنوية) فيه أن المحل انما هو النفس لا نها هى المدركة وأما العقل فهو آلة كما تقدم الا أن يقال المراد بالعقل هنا النفس أو ان الآلة قد تتصف بكونها محلا لما هى آلة فيه (قوله وجوز بعضهم أن يكون فى كلامه استعارة بالكناية الخ) ويجوز أيضا أن يكون فى كلامه استعارة تصريحية بان يشبه القلب بالسماء بجامع أن كلا محل لما ينتفع به فان القلب محل للعقل والسماء محل للكواكب التى يهتدى بها هذا بناء على أن العقل فى القلب فان بنينا على أنه فى الرأس فنشبه الرأس بالسماء بجامع أن كلا محل لما ينتفع به وعلى كل يستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريحية والقرينة الاضافة الى العقل (قوله بالفلك الاعظم) وهو العرش (قوله ونوقش بأن السماء ليست من لوازم الفلك الخ) قيل انها من لوازمه بحسب الوجود لان العرش فوق السماء وجودا (قوله وذلك كالبلادة) قيل قد يتراءى أن الجهل مسبب عن البلادة

(قوله لأنا نقول مراده بالجهل هنا الجهل المركب) قد يقال حينئذ لا يتسبب عن زوال الجهل المركب اخراج النتائج ولا يتفرع عليه بدو شموس المعارف اذ زوال الجهل المركب يتحقق مع وجود الجهل البسيط فيعكر على ماسبق وعلى مايأتي الا أن يقال ان قرينة المدح قاضية بأن المراد ازالة الجهل المركب باثبات العلم الذي هو ضده فحينئذ لا يرد هذا البحث ثم ان تسميته مركبا محض اصطلاح والا ففي الحقيقة لا تركيب لأنه اعتقاد والاعتقاد بسيط وبهذا يندفع استشكال كثير من القاصرين لذلك بانه اذا كان مركبا فلا يخلو اما أن تكون أجزاؤه التي تركب منها من قبيل العلم أو الجهل لا جائز أن تكون من الأول لأن الشيء لا يتركب من ضده (٩) ولا أن تكون من الثاني لأن أجزاءه لو كانت من قبيل الجهل المركب نقل الكلام اليها ويلزم التسلسل أو من قبيل الجهل البسيط فالجهل البسيط مفهومه عدمي والوجودي لا تكون أجزاؤه عدمية اذ لا يتركب الوجودي من العدمي فمن أي شيء تركب وحاصل الجواب أن هذه الشبهة مبناها توهم أنه مركب حقيقة كتركب السرير من أجزائه وهذا

مع أن الجهل عدمي لأنه عدم العلم بالشيء والسحاب وجودي لأنه أجرة تصاعدت وانعقدت على ماقاله الحكماء أو ثمرة شجرة في الجنة على مافي بعض الآثار التي نقلها فيه السيوطي في كتاب الهيئة السنية في الهيئة السنية وجريان التشبيه بين عدمي ووجودي غير بعيد لافتراقهما في الصفة اذ صفة أحدهما العدم وصفة الآخر الوجود لأنا نقول مراده بالجهل هنا الجهل المركب كما أشار له في شرحه وهو وجودي لأنه ادراك الشيء على خلاف ماهو عليه وحينئذ فكل من المشبه والمشبه به وجودي على أنه لا مانع من تشبيه العدمي بالوجودي أو عكسه اذا اشتركا في وصف من الأوصاف وان اختلفا من جهة الوجود والعدم نعم يتعين أن يراد بالجهل هنا الجهل المركب لكن لا من جهة التشبيه بل من جهة أخرى وهي أنه هو الذي يتعقل فيه أنه حجاب دون الجهل البسيط فليتأمل (قوله حتى بدت الخ) أشار المصنف في شرحه الى أن حتى هنا تفريعية على قوله حط الخ وجعلها الشيخ الملوي غائية وهو يقتضي أن ماجعلت غايته وهو الحط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئا فشيئا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قد يتوهم خلافه فان قيل القاعدة أن الغاية بعد حتى داخلة في المغيا فيقتضي جعلها غائية أن الحط موجود وقت بدو شموس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بان محل الدخول اذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو أن حتى هنا بمعنى الى كما أشار له الشيخ الملوي حيث فسرها بها والقاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل في المغيا بخلاف حتى ولذا قال بعضهم

وفي دخول الغاية الأصح لا ✻ تدخل مع الى وحتى دخلا

(قوله لهم) أي لأرباب الحجا (قوله شموس المعرفة) فاعل بقوله بدت ولا يخفى أنه ليس هناك الا شمس واحدة فكيف جمعها المصنف ويجاب بان الجمع للتعظيم أو أنه باعتبار تعدد أيامها ومحالها وتنزيله منزلة تعددها نفسها واضافة شموس الى المعرفة من اضافة المشبه به الى المشبه والأصل المعرفة التي هي كالشموس في الانتفاع بها لا يقال المعرفة مفرد والشموس جمع وكيف يصح تشبيه المفرد بالجمع لأنا نقول لا يضر ذلك عند قصد المبالغة أو أن المصنف أراد بالمعرفة أفرادها ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أو مكنية وذلك بأن تشبه المسائل التي تقع عليها المعرفة بمعنى الشموس ويستعار لفظ المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة أو تشبه المعرفة بالسماء تشبيها مضمرا في النفس ويطوى لفظ المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية والشموس تخييل اما باق على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة (قوله رأوا الخ) على تقدير الفاء التفريعية كما أشار له المصنف في شرحه وقوله مخدراتها أي مخدرات شموس المعرفة كذا قاله الشيخ الملوي عملا بقاعدة أن الضمير يعود على المضاف مالم يكن لفظ كل أو بعض والاعاد للمضاف اليه وهو غير ظاهر على جعل الاضافة في شموس المعرفة من اضافة المشبه به للمشبه وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة المكنية اذا جعلت الشموس باقية على معناها الحقيقي اذ الضمير حينئذ يتعين أن يكون راجعا للمعرفة ولا ترد القاعدة المذكورة لأنها أغلبية بدليل قوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها

حتى بدت لهم شموس المعرفه ✻ رأوا مخدراتها

غير مراد بل التسمية بذلك مجرد اصطلاح خال عن المناسبة وقد يجاب أيضا بان معنى كونه مركبا أنه مستلزم لجهلين بسيطين عدم العلم بالشيء وعدم العلم بانه جاهل تأمل (قوله تدريجي الخ) بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها فعلى هذا المراد المعرفة الكاملة (قوله ومحالها) أي منازلها (قوله لأنا نقول لا يضر ذلك الخ)

أو يقال ان الشموس وان كانت جمعا لفظا لكنها باعتبار المعنى شيء واحد وانما جمعت تعظيما أو باعتبار محالها (قوله على تقدير الفاء التفريعية) فيكون من ذكر الخاص بعد العام لشرف هذا الخاص كأن ذكر بدو شموس المعرفة بعد اخراج النتائج من ذكر العام بعد الخاص وهو لا يحتاج لنكتة هذا على ارادة المعنى الاصطلاحي في نتائج الفكر وأما على ارادة المعنى اللغوي فيها فالظاهر التساوي ويكون الثاني لقصد المبالغة المأخوذة من التشبيه ثم انه يحتمل أن قوله رأوا الخ ليس على تقدير الفاء بل هو بدل اشتمال من قوله بدت الخ (قوله اذ الضمير حينئذ يتعين الخ) أي لأن الشموس الحقيقية لا مخدرات لها بالمعنى المراد

(قوله وتكون الأضافة على معنى من الخ) أى بخلافها على رجوع الضمير للمعرفة فان الاضافة لامية من اضافة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر اذ المعرفة هى الادراك وهو يتعلق بالمسائل ثم ان بين المخدرات والشموس عموما وخصوصا وجهيا فتجتمع الشموس والمخدرات فى المسائل الصعبة الكثيرة النفع وتنفرد المخدرات فى الصعبة القليلة النفع والشموس فى كثيرة النفع السهلة ويحتمل ان يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فتعتبر الصعوبة وكثرة النفع معانى المخدرات وتعتبر كثرة النفع فقط فى الشموس (قوله وذلك بأن يشبه الخفاء) أى المتعلق بالأمور المعنوية كالمسائل وقوله بمعنى التخدير أى المتعلق بالأمور الحسية كالمرأة وقوله بجامع الظهور أى عدم ظهور الأمور المطلقة الشاملة للحسية والمعنوية فتدبر (قوله لأنها لا تعمل هنا الا فى مفعول واحد) أى لأنها بصرية وتسليط الرؤية البصرية على المخدرات التى بمعنى المسائل مبالغة كما هو شأن الترشيح أو الكلام على تقدير مضافين أى رأوا دال دالها وهو النقوش الدالة على الألفاظ الدالة على المعانى وانما يجعل رأى قلبية لأنه ليس المعنى على ذلك لأنه يصير المعنى علموا انكشافها وليس بمقصودا انما المقصود ابصارهم لها فى حال انكشافها وقد يقال يلزم من علمهم انكشافها لهم علمها حالة كونها منكشفة الا أن يقال المقصود بالذكر هو الأول خصوصا فى مقام البيان للمبتدى تدبر (قوله وجمعا

منكشفه * نحمده

بين الأمرين الخ) هذا عين المدعى الا أن يقال محط التعليل قوله ليشرب الخ (قوله بكل من الجملتين) فالمراد من الكأسين الجملتان على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية فشبه كلا من الجملتين بالكأسين بجامع أن كلا يوصل للمقصود ويشرب ترشيح اما باقيا على معناه أو مستعار للائم المشبه (قوله واختار فى الأول) أى فى التركيب الأول المشتمل على الجملة الاسمية وكذا يقال فى قوله وفى الثانى والمقصود من هذا بيان نكتة التعبير بالجملة الاسمية فى مقام الحمد على الذات الموصوفة بالصفة المذكورة وبالجملة الفعلية فى مقام الحمد على الانعام اذ كان يمكنه الاتيان بالجملة الاسمية فى مقام الحمد على الانعام وبالجملة الفعلية فى مقام الحمد على الذات المذكورة بأن يذكر الانعام بنعمتى الايمان والاسلام هناك والذات الموصوفة بالصفة المذكورة هنا أو يؤخر الاسمية هنا ويقدم الفعلية هناك وليس مقصوده بيان نكتة تقديم الاسمية على الفعلية لأن ماذكره لا يقتضيه انما المقتضى له هو الناشئ بالحديث (قوله نظرا للدلالة بالقرائن) أى مع غلبة الاستعمال (قوله دون الجملة الماضوية) أى لأنها تفيد الانقطاع فلا يتأتى فيها الاستمرار التجددى (قوله لا نا نقول ذلك ليس بصريح العبارة بل باقتضائها) قد يقال كما أن الحد الأول ليس فى مقابلة الاخراج بصريح العبارة كذلك ليس هو فى مقابلة الذات بصريح العبارة لان اللام فى لله ليست للتعليل بل للملك أو الاستحقاق أو الاختصاص كما تقدم وانما جاء ذلك من الذوق فلا يعتبر أيضا كونه فى مقابلة الذات كما لم يعتبر كونه فى مقابلة النعمة وبدل أيضا لعدم اعتبار

بخلاف جعل كلامه من باب الاستعارة المصرحة وكذا المكنية ان جعلت الشموس مستعارة للمسائل فانه يصح حينئذ رجوع الضمير للشموس وتكون الاضافة على معنى من التبعيضية والمعنى رأوا المسائل الخفية منها ثم ان المخدرات جمع مخدرة وهى المرأة المستترة تحت الخدر لكن المراد من المخدرات هنا المسائل الخفية على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية وذلك بأن يشبه الخفاء بمعنى التخدير بجامع عدم الظهور فى كل ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه مخدرات بمعنى خفيات والقرينة الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة أو الشموس على ما علمت والرؤية ترشيح وكذا الانكشاف ان كان حقيقة فى الحسيات فقط وما تقرر من أن الاستعارة تبعية هو الموافق للقاعدة البيانية من أن الاستعارة فى المشتقات تبعية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ الملوى من أنها أصلية فغير ظاهر الا أن يقال ان مخدرات مما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد فليفهم (قوله منكشفه) حال من المخدرات أى حال كونها متضحة وليس مفعولا ثانيا لرأى لانها لا تعمل هنا الا فى مفعول واحد كما هو ظاهر (قوله نحمده الخ) أتى بحمده مرتين احداهما بالجملة الاسمية والأخرى بالجملة الفعلية تأسيا بحديث ان الحمد لله نحمده وجمعا بين الأمرين أعنى الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية ليشرب كل من الكأسين أى ليحصل ثواب الحمد بكل من الجملتين المذكورتين واختار فى الأول التعبير بالجملة الاسمية وفى الثانى التعبير بالجملة الفعلية لمناسبة المحمود عليه فيهما وبيان ذلك أن المحمود عليه فى الأول الذات وهى دائمة مستمرة فيناسب أن يأتى فيه بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والاستمرار والمحمود عليه فى الثانى الانعام وهو متجدد شيأ فشيأ فيناسب ان يأتى فيه بالجملة الفعلية المفيدة لتجدد شيأ فشيأ فان قيل لم خصت الاسمية بالدوام والاستمرار والفعلية بالتجدد مع صلاحية كل لكل بالقرائن أجيب بان ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار مخالف لقول الشيخ عبد القاهر انها لا تدل الا على مجرد الثبوت ودفع السعد التفتازانى المخالفة بأن الشيخ نظر لأصل الوضع وغيره نظر للدلالة بالقرائن ولما كانت الجملة الفعلية المفيدة للتجدد انما هى خصوص الجملة المضارعية عبر بها دون الجملة الماضوية لا يقال الحد الأول معلل بالاخراج السابق لما هو القاعدة من أن تعليق الحكم بالمشتق أو مافى قوته يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق كما تقدم فيكون الاخراج المذكور هو المحمود عليه وهو متجدد شيئا فشيئا فيناسب أن يأتى فيه بالجملة الفعلية لانا نقول ليس ذلك بصريح العبارة بل باقتضائها فقط

كونه فى مقابلة الذات لعدم التصريح بذلك عدم اعتبار كون الحمد فى مقابلة الذات فى قوله نحمده جل على الانعام اذ الضمير فى نحمده عائد على الله فهو فى مقابلة الذات الا أنه لم يصرح بذلك فلذلك لم يعتبر ماذكر ويجاب بأنه متى أوقع الحمد على الذات كان الحمد فى مقابلتها بمقتضى الذوق مالم يصرح بأنه لأجل الانعام والا كان فى مقابلة الانعام ولذلك كان الحمد فى الأول فى مقابلة الذات وفى الثانى فى مقابلة الانعام فقط وبهذه القولة وما كتب قبلها تعلم حال ما كتبه بعضهم على قول المحشى وبيان ذلك ونصه قد يقال انه عائق الحمد أولا على الصفة وهى الاخراج الخ كما يصرح به قوله فيما سبق فان قيل من القواعد ان تعليق الحكم الخ فيكون المحمود عليه أولا ذاتا وصفة وان لم يصرح بذلك بل جاء من الذوق فى الأول ومن تعليق الحكم بما فى قوة المشتق فى الثانى وعائق الحمد ثانيا بالذات العائد عليها (١١) ضمير نحمده وبالصفة وهى الانعام بنعمة الخ فيكون المحمود عليه ثانيا ذاتا وصفة أيضا الا أنه لم يصرح به فى الأول وصرح به فى الثانى لانه فيه بلفظ على الدال على أن مدخوله محمود عليه فلعل الأولى فى وجه تقديم الاسمية وتأخير الفعلية التأسى بحديث ان الحمد لله نحمده واختار المضارعية لما فى الماضى من الدلالة على الانقطاع بخلاف المضارعية فانها مع القرائن المحتفة بها تفيد الاستمرار اذا كانت خبرية وأما اذا كانت انشائية فلا تفيد الا التجدد أى الوجود بعد عدم اه (قوله ان يختار الأول) وهو مناسب لقوله الآتى خصنا لأن المراد بالضمير فيه المتكلم وغيره (قوله ويكون المصنف قد قال الخ) أو نزل موارد الحمد منزلة الأشخاص الحامدين (قوله اظهار التعظيم) أى الذى هو ملزوم العظمة المستفادة من النون (قوله تقييد الحمد بتلك الحالة) وعلى هذا فيكون الحمد هنا قد علق على الاجلال وعلى الانعام بخلاف غيره فيكون قد علق على الانعام أى وما قيد بوصف واحد أفضل مما قيد باثنين والا فالحمد هنا مقيد بوصف على كل حال (قوله فعلى بمعنى لام التعليل) ويحتمل أن تكون بمعنى فى الظرفية على حذف مضاف والتقدير فى مقابلة الانعام على حد ودخل المدينة على حين غفلة وحمد على الفعل نظرا لما قيل انه أولى لأنه لا يفنى ولا يتلاشى بخلاف الأثر وقيل الحمد على الأثر أولى لأن الحمد عليه من قبيل مقام الصحو وهو أفضل من مقام الفناء ولأن فيه حمدين حمدا عليه وحمدا على صدوره ورد هذا بأن الحمد على الفعل فيه حمدان أيضا كما قاله بعضهم ولنا كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه على رسالة أبى البركات سيدى أحمد الدردير فى البيان نفعنا الله به فراجعه ان شئت (قوله بالضرورة) أى يشبه الضرورة لشهرته بين العام والخاص وانما قلنا ذلك لئلا ينافى قولنا علم من الدين أى أدلته

على أن القاعدة المذكورة أغلبية بقى أن المناسب أن يقول المصنف أحمده بالهمزة لا بالنون لأنها اما للمتكلم مع غيره أو للمتكلم المعظم نفسه وكل منهما غير مناسب هنا أما الأول فظاهر وأما الثانى فلان المصنف كان من أكابر المتواضعين ويجاب بأنه يصح أن يختار الأول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقارا لنفسه عن أن يستقل بحمد الله تعالى فكأنه يقول الثناء على الله تعالى مقام عظيم لا طاقة لى عليه وحدى بل مع غيرى كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التى للمتكلم مع غيره ويصح أن يختار الثانى ويكون المصنف قد قال ذلك اظهارا لتعظيم الله تعالى له بتأهله للعلم تحدثا بنعمة الله تعالى عملا بقوله عز وجل وأما بنعمة ربك فحدث كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التى للمتكلم المعظم نفسه وهذا لا ينافى خضوعه وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى (قوله جل) جملة اعتراضية قصد المصنف بها انشاء التعظيم أو حالية بتقدير قد على ما هو الاشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بها لفظا أو تقديرا أو صفة للضمير على مذهب من يجيز وصف الضمير ويرد على جعلها حالية أن الحال قيد فى عاملها فيقتضى ذلك تقييد الحمد بتلك الحال ولا نظر لكون الحال هنا لازمة لأن الحمد المطلق أفضل من الحمد المقيد كما ذكره بعضهم ويرد على جعلها صفة أنا لم نطلع فى كتب النحو على أن أحدا يجيز وصف ضمير الغيبة الراجع الى معين بجملة والامثلة التى نقلت عن الكسائى اجازة وصف الضمير فيها ليس فيها الا وصفه بمفرد معرفة نحو اللهم صل عليه الرءوف الرحيم ونحو لا إله الا هو العزيز الرحيم والجمهور يحملون مثل ذلك على البدل ومن هذا تعلم وجه قول بعضهم بأن جعلها اعتراضية أولى ومافى بعض نسخ الشرح الصغير للشيخ الملوى من أنه لا يصح أن تكون اعتراضية لأن المفرد يحل محلها ولا كذلك الاعتراضية بحث فيه بأنه انما يحل المفرد محلها على تقدير أنها حال لا على تقدير أنها اعتراضية وحلول المفرد محلها على تقدير أنها حال لا يمنع من صحة كونها اعتراضية كما فى سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحال ولهذا نقل عن الشيخ أنه رجع عن هذه العبارة وضرب عليها بخطه (قوله على الانعام) أى لاجل الانعام فعلى بمعنى لام التعليل كما فى قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم (قوله بنعمة الايمان والاسلام) الجار والمجرور فيه متعلق بالانعام وأضافة نعمة لما بعدها للبيان وكان مقتضى الظاهر أن يقول بنعمتى الايمان والاسلام الا أن يقال المفرد المضاف يعم أو يقال حذف المضاف من الثانى لدلالته فى الأول عليه والأصل بنعمة الايمان ونعمة الاسلام وانما جمع المصنف بين الايمان والاسلام مع تلازمهما وجودا بمعنى أنه يلزم من وجود الايمان فى شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتغايرهما مفهوما وماصدقا أما الأول فلان مفهوم الايمان لغة مطلق التصديق ومنه وما أنت بمؤمن لنا وشرعا التصديق والاذعان بما جاء به النبى ﷺ مما علم من الدين بالضرورة ومفهوم الاسلام

جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام

لأن علمه من الادلة ينافي كونه ضروريا واحترزنا بقولنا بالضرورة عما اذا لم يشتهر كاثبت بنت الابن مع البنت السدس فان هذا خفي اه مؤلف (قوله بمصاحبة الاسلام) أي على جهة الشرطية لا الشطرية والا اتحدا مفهوما وماصدقا (قوله في جواب سؤال تقديره من المحمود) أي مقصود من هذا السؤال التلذذ بالجواب لا إزالة الجهل اذ المسؤل عنه معلوم كما قيل لقد تبدت فلا تخفى على أحد * الا على اكمه لا يعرف القمرا فاندفع ماقيل كيف هذا السؤال مع (١٢) ذكر المحمود أولا وثانيا فالظاهر أنه بدل من ضمير نحمده وان لزم الفصل اه (قوله بعد مادة التخصيص) والتخصيص مصدر خصص وقوله ونحوها كمادة الاختصاص الذي هو مصدر اختص والخصوص والتمييز والافراد بخلاف مادة القصر فتتعدى بعلى وأما التعبير بالمقصور والمقصور عليه بعد مادة التخصيص ونحوها فلبيان المعنى وان اختلف المادتان في التعدي (قوله ما في الضابط) أي من أنه لم يوافق مانقله سم ولا مانقله يس اه مؤلف ويجاب عن الضابط بأنه جرى فيه على مانقله يس غايته أن فيه اكتفاء فقوله ذكره الحبر

من خصنا بخير من قد أرسلا وخير من حاز المقامات العلا

الهمام السيد أي والسعد أيضا وانما اكتفى بالسيد عن السعد ولم يعكس لأن نسبة ماذكر للسعد شهيرة بخلاف نسبته للسيد فلما لم تكن شهيرة نبه عليها لأنها محل التوهم ولا يجاب بأنه جرى على مانقله سم وان قوله على الذي قد قصروا معناه على الذي قد قصروا عليه وهو المقصور عليه لأنه يلزم حذف العائد المجرور من غير وجود الشروط اذ من جملتها أن يتحد (قوله متعلق الحرفين وهنا لم يتحد اذ متعلق الأول دخول والثاني قصروا فيتعين أن العائد هنا منصوب أي على الذي قصروه وهو المقصور (قوله مستعمل) أي واقع في كلامهم (قوله جيد) أي غير شاذ (قوله فهذا أعم مما قبله) وفي العطف زيادة على فائدة التعميم الاشارة لرد ماذهب اليه الزمخشري من تفصيل جبريل على نبينا وعلى غيره من الأنبياء عليه وعليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم

لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد لما جاء به النبي ﷺ كذلك والمراد بالانقياد لذلك الامتثال له بحيث لو أمر لائتمر وأما الثاني فلان ماصدقات الايمان تصديقات كتصديق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر وهكذا وماصدقات الاسلام انقيادات كانقياد زيد وانقياد عمرو وانقياد بكر وهكذا نعم هما متحدان محلا بمعنى أن كل محل للايمان محل للاسلام وعكسه لتلازمهما وجودا كما علمت وهذا هو المراد من اتحادهما ماصدقا في عبارة من عبر به والكلام في الايمان الكامل بمصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بمصاحبة الايمان والا فأصل الايمان وأصل الاسلام لا تلازم بينهما وجودا حتى يتحدا محلا بل قد ينفرد الايمان كما في المصدق بقلبه غير المنقاد وقد ينفرد الاسلام كما في المنقاد غير المصدق بقلبه ولما كانت نعمة الايمان ونعمة الاسلام أجل النعم وأساسها خصها المصنف بالذكر وان كانت نعم الله كثيرة لا تحصى قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله من خصنا) خبر لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا لأنها سيقت في جواب سؤال تقديره من المحمود والضمير البارز في خصنا عائد لنا معاشر أمة الاجابة التي هي خصوص المؤمنين أو أمة الدعوة الشاملة للكفار واعلم أنه لابد بعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصور عليه وباء تدخل على أحدهما جوازا باتفاق كل من السعد والسيد وان كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند السيد دخولها على المقصور عليه كذا قال ابن قاسم وقد رده الشيخ يس بأن السيد صرح بما قاله السعد في حاشية المطول وغيرها وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

اذا علمت ذلك علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو الغالب على ما مر فمقتضاه أنه ﷺ مقصور علينا لا يتعدانا الى غيرنا وليس كذلك لأن الحق أنه ﷺ مرسل للامم السابقة غاية الأمر أن الرسل نواب عنه كما يشير لذلك قول صاحب البردة

فانه شمس فضل هم كواكبها * يظهرن أنوارها للناس في الظلم

وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الباء هنا داخلة على المقصور عليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم والمعنى عليه أن الله تعالى قصرنا عليه ﷺ لا تتجاوزه الى غيره من الرسل أو أنها داخلة على المقصور كما هو الغالب لكن المراد أن الله تعالى خصنا به ﷺ من حيث ارساله لنا بطريق المباشرة فلا ينافي أنه أرسل أيضا لغيرنا من الامم لكن بواسطة الرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله بخير من قد أرسلا) خير أفعل تفضيل فأصله أخير نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وحذفت منه الهمزة تخفيفا ومن واقعة على نبي أو انسان لا على رسول لئلا يضيع قوله قد أرسلا واختلف هل خيريته ﷺ بسبب مزايا أو بتفضيل الله له والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كما قاله السنوسي في شرح صغرى الصغرى (قوله وخير من حاز المقامات العلا) من هنا واقعة على انسان أعم من أن يكون رسولا أولا صفته أنه جمع المراتب العالية فهذا أعم مما قبله والعلا جمع عليا بالضم والقصر وهي كالعلياء بالفتح والمد ضد السفلى

(قوله بدلا أوعطف بيان) يلزم على هذا تقدم عطف النسق وهو قوله وخير من حاز المقامات العلا على البدل أوعطف البيان مع أنهما مقدمان عليه والجواب عنه بان محل المنع اذا كان المعطوف أجنبيا وهنا ليس كذلك اذ خير من حاز المقامات هو خير من قد أرسلا غير معلوم فى كتب النحو والجواب بان محط العطف من حاز المقامات العلا لا خير فعطف النسق وكل من البدل وعطف البيان لم يتواردا على شىء واحد بعيد فلعل هناك قولا بجواز ذلك نعم ان جعل بدلا أوعطف بيان من خير الثانى لم يلزم ماذكر الا أنه بعيد ثم انه يلزم على عطف البيان مخالفة للمعطوف عليه لانه معرفة والمعطوف عليه نكرة لان من المضاف اليها خير نكرة موصوفة بدليل أن المحشى أوقعها على نبى أوانسان والموافقة فى ذلك شرط كما قال ابن مالك فأولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولى فلعل المحشى جرى على رأى الزمخشرى المجوز عطف المعرفة عطف بيان على النكرة فان جعلت من موصولة حصلت المطابقة لان أفعل التفضيل يتعرف بالاضافة (قوله بالنسبة لعمل العامل) أى فى البدل أى ان المبدل منه لم يتوسط فى عمل العامل المذكور فى البدل كما توسط المتبوع فى بقية التوابع فى عمل العامل المذكور فى التابع وانما لم يتوسط فى ذلك لان للبدل عاملا مستقلا هذا هو معناه ولا تعتبر ماسواه (قوله لا على عادة المتقدمين) أى من غير العرب لان الشكل حادث (قوله لاستغنائهم عن رسم الألف) أى التى هى بدل من التنوين فى حالة الوقف على الاسم المنصوب بخلاف حالة الرفع

(قوله محمد) المناسب للتعظيم رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة كالجملة السابقة وان كان الراجح عربيته جرا بدلا أوعطف بيان لموافقته للاصل من عدم التقرير ولا يرد أن المبدل منه فى نية الطرح لان التحقيق أن ذلك بالنسبة لعمل العامل أوأنه أمر أغلبى ويبعد جواز النصب رسمه بدون ألف على ماهو الشائع من كتابة المنصوب المنون بالألف لا على عادة المتقدمين من كتابتهم اياه بصورة المرفوع والمجرور لاستغنائهم عن رسم الألف بتكرر الشكل كذا نقله بعضهم عن النووى والسيوطى وفى كلام بعضهم أن ذلك طريقة بديعة وهو الموافق للغتهم من الوقف عليه بغير ألف (قوله سيد كل مقتفى) بدل أوعطف بيان من اللفظ الشريف وان لزم الابدال من البدل على جعل اللفظ الشريف بدلا والجمهور لا يجيزونه ولا يصح أن يكون نعتا لانه نكرة واللفظ الشريف معرفة ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة والمقتفى المتبع وهو الرسول فكأنه قال سيد كل رسول واطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم ماخوذ من حديث أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر والمراد من ولد آدم كما قال بعضهم النوع الانسانى فهو شامل لآدم أيضا وبذلك اندفع ماقد يقال هذا الحديث لا يدل على سيادته ﷺ على آدم وانما يدل على سيادته على أولاده فقط ودفع بعضهم ذلك أيضا بأنه فى أولاد آدم من هو أفضل منه كابراهيم وموسى وعيسى واذا كان صلى الله عليه وسلم سيد الافضل كان سيد المفضول بالطريق الاولى فان قيل قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى أجيب بأنه محمول على السيادة المطلقة (قوله العربى) أى المنسوب للعرب وقوله الهاشمى أى المنسوب لهاشم لانه صلى الله عليه وسلم من ذريته فانه ﷺ ابن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم الذى هو أخو المطلب الذى من ذريته الامام الشافعى رضى الله عنه فلذلك يقال له المطلبى نسبة للمطلب ولا يخفى مافى تقديم العربى على الهاشمى من حسن الترتيب لان ذكر الخاص بعد العام له فائدة بخلاف عكسه فانه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم نحرير ولا يقولون نحرير عالم ولا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لانه وان ذكر فيه العام بعد الخاص لكنه قد أفاد مقارنة نبوته صلى الله عليه وسلم لرسالته كما هو الراجح بواسطة أن نبيا حال وهى تفيد المقارنة لعاملها على أنه قد نقل العارف الشعرانى فى الكبريت

محمد سيد كل مقتفى * العربى الهاشمى

والجر فان تكرار الشكل انما هو بدل عن التنوين اذ لا ألف (قوله أوعطف بيان) فيه ماسبق فلا تغفل (قوله وهو الرسول) على هذا يصير مكررا مع قوله خير من قد أرسلا فالاولى التعميم الا أن يقال الخطب محل

الحناب واختلاف العنوان كاف (قوله والمراد من ولد آدم الخ) أى من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله لان ذكر الخاص بعد العام له فائدة الخ) هذا من أوصاف الموصوف الواحد بخلاف ذكر الخاص بعد العام فى الذوات فانه لا فائدة فيه فلا بد له من نكتة وعكسه وهو ذكر العام بعد الخاص فى الذوات له فائدة وهى الشمول لبقية الأفراد كما اذا عطفت الآل على الصحب فان ذلك لا يحتاج لنكتة وأما ان عطفت الصحب على الآل فلا بد من نكتة وهى شرف الأصحاب (قوله لكنه قد أفاد الخ) أى وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص انما هو لعدم الفائدة فاذا أفاد كما فى الآية لم يمتنع (قوله بواسطة أن نبيا حال الخ) أى وان كانت الحال وصفا فى المعنى فان قلت الصفة تفيد المقارنة اذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الأخص منها قلت افادتها المقارنة لا من حيث كونها صفة بل من خارج وهو العلم بكونها لازمة أفاده الملوى فى كبيره صبان (قوله وهى تفيد المقارنة لعاملها) قد يقال غاية مايستفاد من تلك الحال مع ماقبلها انما هو الحكم عليه بالكون رسولا فى حال نبوته بمعنى أن الرسالة ليست سابقة ولا آتية بعد انقطاع النبوة ولم تفد استغراق الرسالة لجميع أوقات النبوة حتى ينهم ماذكر لا يقال ان قولك جاءنى زيد راكبا لا يفهم منه الا مقارنة المجىء للركوب وأما كون الركوب متقدما على المجىء فلا يفهم من التركيب فحينئذ يكون المجىء مقارنا لابتداء

الركوب والآية نظير هذا المثال فلا اشكال لانا نقول عدم فهم ذلك من المثال ان كان لقرينة كالعادة الماضية بأن زيدا انما يبتدئ الركوب وقت المجيء الى المتكلم لا قبله فسلم الا أنه لا قرينة هنا وان كان ذلك لما فانه لو وضع التركيب فهو مكابرة لا تسمع هكذا أوردته على شيخنا السقاء فأجاب بأن المراد المقارنة الكاملة بحيث تكون في الابتداء والدوام لان الشيء متى أطلق انصرف للفرد الكامل منه (قوله عموما وخصوصا من وجه) يجتمعان (١٤) فيمن اختص بأحكام وأمر بالتبليغ وينفرد الرسول فيمن أمر ولم يختص وينفرد النبي فيمن اختص ولم يؤمر (قوله فلا يكون مما نحن فيه) وهو ذكر العام المطلق بعد الخاص المطلق بل من ذكر العام من وجه بعد العام من وجه آخر (قوله لا تكرر شيئا الخ) أي بلا فصل فلا يرد ما في الرحمن والمرسلات (قوله وجوز بعضهم أن تكون خبرية معنى أيضا) لكن يرد على هذا أنه ينافي كونها خبرية معنى التأييد بقوله مادام الحجا الذ لا يؤيد

الاحر عن الشيخ ابن العربي أنه ذهب في فتوحاته المكية الى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بأحكام لا يشركه فيها قومه وعليه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون مما نحن فيه فليتأمل (قوله المصطفى) أي المختار وفيه اشارة الى حديث «ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار» وكان مقتضى صدر الحديث أن يزاد في عجزه من خيار وحينئذ يكون لفظ خيار الاول كناية عنه ﷺ والثاني كناية عن بني هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن كنانة وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب لا تكرر شيئا زيادة على الثلاث وان اقتضاها المقام فليراجع (قوله صلى عليه الله) هذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى وجوز بعضهم أن تكون خبرية معنى أيضا وأورد عليه انه يلزم حينئذ انه لم يحصل مقصود الشارع من انشاء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما يرشد اليه ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأجيب بأن المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك أنه حاصل بالاخبار بها وفيه بعد لا يخفى وأعلم أنه اختلف في معنى الصلاة فذهب الجمهور الى أنه مختلف باختلاف المصلي فبالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لما سواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب اليه كثير من المحققين وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء لان الاستغفار من جملة الدعاء مع أن صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار كما ورد في الخبر وهو ما رواه ابن أبي جمرة في مختصره من قوله ﷺ ان الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وذهب ابن هشام الى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة الى آخر ما تقدم وينبني على هذا الخلاف أن الصلاة من قبيل المشترك اللفظي على الاول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فانه وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع فوضعه متعدد وكذلك معناه ومن قبيل المشترك المعنوي على الثاني وهو ما اتحد وضعه ومعناه كلفظ أسد فانه وضع للحيوان المفترس فوضعه واحد وكذلك معناه غاية الأمر أن له أفرادا مشتركة في معناه والتحقيق الثاني لوجوه كثيرة ذكرها في المغني من جملتها أن الاصل عدم تعدد الوضع والصحيح أنه ﷺ كغيره ينتفع بالصلاة عليه لكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك الا في مقام التعليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله

وصححوا بأنه ينتفع * بذي الصلاة شأنه مرتفع
لكنه لا ينبغي التصريح * لنا بذا القول وذا صحيح

فلا يليق بالمصلي أن يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى في ايصال الخير له وقيل انه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع بها لانه قد أفرغت عليه الكمالات كلها قبل مفارقته الدنيا ورد بأنه ما من كمال الا وعند الله أعلى منه فهو ﷺ يترقى في الكمالات كل لحظة كما يشير لذلك قوله تعالى «وللآخرة خير لك من الاولى» على ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنى وللحظة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة وعلى

المصطفى * صلى عليه الله

الا المستقبل الا أن يجاب بأن الماضي هنا مجاز عن المستقبل للتحقق على حد أتى أمر الله أو يقال ان محل هذا التجويز مالم يذكرا يدل على التأبيد والا تعين أن تكون انشائية كما هنا (قوله وفيه بعد لا يخفى) أي لان الظاهر من الآيات والأحاديث الدالة على طلب الصلاة انما هو الدعاء لا التعظيم وأيضا القول بأن المقصود التعظيم فيه ميل للقول بأنه ﷺ لا ينتفع بصلاتنا عليه (قوله لان الاستغفار من جملة الدعاء) أي والمقابلة بين العام والخاص المصنف
وان كانت حسنة الا أنها ليست الاحسن فاندفع ما قيل انه قد يكون للشيء معنيان أحدهما خاص والآخر عام لذلك الشيء ولغيره فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله مع أن صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار) أي مع أن المتبادر من الاستغفار ما كان بصيغته وان كان يحتمل أن المراد به ما كان بمادته أو بمعناه نحو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه ولا تؤاخذه لكن فيه أنه حينئذ يكون عين الدعاء فلا تصح المقابلة (قوله وللذهب والفضة بوضع) ظاهره أنه وضع لهما معا بوضع واحد وفيه بعد (قوله ينتفع بالصلاة عليه) قيل ان الرياء

المصنف مؤاخذة من حيث انه قد أفرد الصلاة عن السلام وهو مكروه كعكسه الآتي وورد على طريقة المتأخرين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث قرن بينهما بالواو وردّ هذا الاستدلال بأن الواو انما هي للقران الذكري دون القران الفعلي كما في قوله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ولذلك رجح بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك نعم هو خلاف الأولى قطعا والأحاديث في فضل الصلاة عليه ﷺ جمة لا تنضبط وخصائصها لا تنحصر فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمات ومن ذلك أيضا ما جرب من تأثيرها في تنوير القلوب حتى قيل انها تكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه كما حكاه سيدي أحمد زروق والشيخ السنوسي في شرح صغرى الصغرى وأشار له الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى اليمني لكن قال الشيخ الملوي المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في مجرد التنوير أما الوصول لدرجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهله واختصت من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع بخلاف غيرها فانه ينيرها (قوله ما دام الخ) ما مصدرية بمعنى أنها آلة في سبك ما بعدها بمصدر ظرفية فلذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأبيدها فكأنه قال صلى الله عليه دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأبيد وقوله الحجا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عقلي لان فيه اسناد الشيء لغير من هو له فان الخائض حقيقة النفس وانما العقل آلة كما مر (قوله من بحر المعاني) حال مقدمة من قوله لججا ومن تبعيضية والاضافة في بحر المعاني من اضافة المشبه به للمشبه والأصل من المعاني الشبيهة بالبحر في الكثرة والسعة وقوله لججا مفعول به لقوله يخوض وهي جمع لجة وهي الماء العظيم المضطرب والمراد بها هنا المسائل الصعبة على سبيل الاستعارة التصريحية فيكون المصنف قد شبه المسائل الصعبة بمعنى اللجج واستعار لفظ المشبه به للمشبه والقرينة لفظ المعاني وقوله يخوض ترشيح لا يقال كيف يكون كلامه من باب الاستعارة مع أن فيه الجمع بين الطرفين أعني المشبه والمشبه به فانه قد ذكر الأول في قوله بحر المعاني والثاني بقوله لججا وذلك ممتنع فيها لانا نقول المشبه انما هو خصوص المسائل الصعبة ولم يذكرها المصنف بخصوصها ودخولها في عموم المعاني لا يضر وفي اتيان المصنف بمن التبعيضية في قوله من بحر المعاني اشارة الى أنه لا يحتوي على جميع المعاني الا الله تعالى كما ذكره في شرحه وهو صريح في الرد على من ادعى أن علم النبي ﷺ محيط بكل شيء احاطة كاحاطة علم الله تعالى وقد ألف العلامة اليوسي مؤلفا في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة نقلية وعقلية لكن استظهر الشيخ الملوي عدم تكفيره لان اللوازم على مذهبه التي من جملتها حدوث علمه تعالى لا يجب لأحد المثلين ما وجب للآخر لا يقول بها لان لازم المذهب ليس بمذهب اذا كان لازما بعيدا والتحقيق الذي نعتقده أنه ﷺ لم يفارق الدنيا حتى أفاض الله عليه علم الأشياء كلها لكن لا كعلم الله تعالى فليتنبه (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تساءلون به والأرحام بجر الأرحام ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به في هذا المقام أقاربه ﷺ وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الأولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا وهذا الخلاف انما هو عند عدم القرينة والا فمتى وجدت القرينة فسر بما يناسبها فهي محكمة حينئذ فاذا قيل مثلا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا فسر بأقاربه ﷺ واذا قيل مثلا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بطاعتك ورضاك فسر بأتقياء أمته ﷺ واذا قيل مثلا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك فسر بجميع أمة الاجابة والصحب اسم جمع لصاحب على

وجدت قرينة في الصحب حكمت أيضا كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وصحبه الذين علمت ما في قلوبهم وأنزلت السكينة عليهم وأثبتهم فتحا قريبا فان هذا خاص بأهل بيعة الرضوان (قوله اسم جمع لصاحب) أي واسم الجمع تارة يكون له مفرد من لفظه كما في الأشموني

(قوله بعضهم) وهو العلامة السجاعي وبعد هذين البيتين

وجائز يقول شخص اجعلا ثواب ذا المصطفى من قد علا
أو مثله مقدما لحضرته أو زده تشريفا الأعلى رتبته

ومنع بعضهم لاهداء القرب * لحضرة النبي سيد العرب
قد رده المحققون فاعرفا * وأحد الكريم ربي وكفى

(قوله فسرت بمدة) أي أتى موضعها بلفظ مدة والا كانت اسما فيخالف الفرض من أنها حرف مصدري اه مؤلف (قوله فان الخائض حقيقة النفس) أي المدرك لأن يخوض

مادام الحجا * يخوض من بحر المعاني لججا وآله وصحبه

مستعار ليدرك اذ أصل الخوض الدخول في الماء (قوله حال مقدمة) أي لانه في الأصل نعت للنكرة ونعت النكرة اذا تقدم عليها ينصب حالا (قوله ومن أدلته) ومنها أيضا

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والأيام من عجب

(قوله يحمل هذه القراءة على القسم) أي والبيت على الشذوذ (قوله فهي محكمة) والظاهر أنه لو

(قوله ويحتمل أن المراد به الهداية) أى للغير ولا يتكرر حينئذ مع قوله من شبهوا الخ لافادة الثانى مالم يفده الأول (قوله وأنت خبير بأنه مدفوع الخ) لا يخفى أن اطلاق الكلى على فرده المخصوص تأويل وللمعتزلة أن يقولوا بمثل هذا التأويل فى الآية الأولى بأن يطلق الخاص على العام ولذلك قال بعض المحققين انه لا خلاف بل هى تطلق لغة بالمعنيين وفتح باب التأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الانصاف (قوله بخلق الاهتداء) وعلى هذا يكون قوله من أحببت لبيان سبب النزول لانها نزلت فى عمه أبى طالب والافنى الخلق عام اه مؤلف (قوله سأل الرب) أى بلا واسطة ليلة المعراج ويحتمل أنه كان بواسطة جبريل والأول أقرب الى العبارة ثم يحتمل أن يكون السؤال قبل الاختلاف أو بعده فعلى الأول يكون من باب الاخبار بالمغيبات (قوله عما يختلف) أى من أحكام الدين التى للاجتهاد دخل فيها (قوله فى السماء) ذوى الهدى * من شبهوا بأنجم فى الاهتدا حال من النجوم وأتى بها مع أن النجوم لا تكون الا فى السماء للاشارة الى علو مرتبة الصحابة كعلو محل النجوم (قوله بعضها الخ) حال أيضا من النجوم أتى بها مع عدم توقف جواب السؤال عليها اشارة الى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم (قوله فهو على هدى) بفتح الهاء وسكون الدال (قوله لا يصح أن يكون للصحابة كما هو ظاهر) أى لانهم كلهم مجتهدون بناء على ما جرى عليه ابن حجر نعم انقاعدة ان جرينا على أن فيهم المقلد صح أن يكون خطابا للمقلدين من الصحابة (قوله فهو مصدر المبنى للمفعول) أى لانه يقال اهتدى بالنجم مثلا اهتداء (قوله بل ومن الدنيوى) أى لان الاهتداء بهم يتضمن الامتناع من المعاصى التى يترتب عليها القصاص والحدود

ماهو التحقيق من أن صيغة فعل ليست من أوزان الجموع والمراد بالصاحب هنا الصحابى وهو من اجتمع بالنبى ﷺ مؤمنا به ببدنه فى محل التعارف ولو لحظة وان كان غير مميز سواء روى عنه شيئا أم لا وفى كلام المصنف الصلاة على غير الأنبياء والملائكة وهى مطلوبة اذا كانت على سبيل التبع كما هنا وأما اذا كانت على سبيل الاستقلال فقيل بالمنع وقيل بانها خلاف الأولى والتحقيق أنها مكروهة كراهة تنزيه لانها من شعار أهل البدع كما نص عليه اللقانى (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لان التشبيه ليس الا للصحب كما يعلم مما يأتى وجعل الأول لكل من الآل والصحب والثانى للصحب فقط لا يخفى مافيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء ويحتمل أن المراد به الهداية وهى عند أهل السنة الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن بشرط أن يصل بالفعل ونقض بقوله تعالى «وأما ثمود فهديناهم» الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلالتهم على طريق توصل هداية وأورد بعضهم على الأول قوله تعالى انك لا تهدى من أحببت فانه لا يصلح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل لانه ﷺ وجدت منه الدلالة على طريق توصل لكنه لم يصل المدلول بالفعل وأنت خبير بأنه مدفوع من أصله لان مراد أهل السنة أن الهداية هى الدلالة على طريق توصل وهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها والمراد بها فى هذه الآية الفرد الأول لأنه هو الذى يصح نفيه هذا وفى بعض التفاسير تفسير الهداية فى الآية المذكورة بخلق الاهتداء فليراجع (قوله من شبهوا الخ) أشار بذلك الى ما روى من أن النبى ﷺ سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندى كالنجوم فى السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشىء مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندى والى ما روى أيضا من أنه ﷺ قال أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وظاهر هذين الحديثين أن الصحابة كلهم مجتهدون وهو ما جرى عليه ابن حجر فى شرح الهمزية وعلله بتوفر شروط الاجتهاد فى جميعهم قال ولذلك لم يعرف أن واحدا منهم قلد غيره فى مسئلة من المسائل لكن رجح بعضهم أن فيهم المقلدين والمجتهدين ثم ان بعضهم تكلم فى سند الحديث الثانى حتى قال الشهاب فى شرح الشفاء انه روى من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن حزم انه موضوع لكن نقل العارف بالله الشعرانى فى الميزان أنه صحيح عند أهل الكشف وان كان فيه مقال فان قيل خطابه ﷺ فى قوله بأيهم اقتديتم اهتديتم لا يصح أن يكون للصحابة كما هو ظاهر ولا لغيرهم لعدم حضورهم حين الخطاب أجيب بأنه لغيرهم على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين كذا قال بعض المحققين ثم ذكر أن الشيخ تقى الدين السبكى نقل عن تاج الدين بن عطاء أن النبى ﷺ كانت له تجليات يرى فى بعضها سائر أمته الآتية بعده فيقول مخاطبا لهم لا تسبوا أصحابى فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه قال ومثله يقال فى الخطاب الذى نحن بصدده اه (قوله فى الاهتدا) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن يقول فى الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشبه به فتكون هى الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فانه وصف للمهتدى لا لكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له الشيخ الملوى من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما يهتدى به فهو مصدر المبنى للمفعول ولا شك أنه صفة لكل منهما لا يقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الأول ينجى من الهلاك الأخروى بل ومن الدنيوى بخلاف الثانى فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن

(قوله والاصل الاصيل الخ) هذا مبنى على أن مراد سيبويه بقوله معنى أما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق أنه فى الاصل كذلك وقال بعض الأفاضل مراد سيبويه ببيان المعنى البحث وتصوير أن أما تفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لا انه فى الأصل كذلك بل الأصل ان يكن فى الدنيا شيء فحذف فعل الشرط وزيدت ما وأدغمت النون فى الميم وفتحت همزة حرف الشرط اه قترى (قوله لكن التحقيق الخ) ذكروا فى بحث متعلقات الفعل أن أما تقع موقع مهما وفعل الشرط ان كان

الفاصل بين أما والفاء معمول الشرط بخلاف ما اذا كان جزءا من الجزاء فان أما تكون واقعة موقع مهما فقط والفاصل فى موقع الشرط (قوله بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى معناه) قد تكلمنا على ذلك فى غير هذا المحل (قوله علم) أى قواعد (قوله يبحث فيه عن المعلومات) أى يثبت لها أحوالا وعوارض ذاتية (قوله من حيث انها توصل الخ) والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية

القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى فى المشبه به لانا نقول التشبيه انما هو باعتبار الحس والمألوف ولا يخفى أن الاهتداء فى المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافى أنه أقوى فى المشبه باعتبار آخر فليتأمل (قوله و بعد) أصل هذه الكلمة أما بعد والأصل الأصيل مهما يكن من شيء بعد فحذف كل من مهما ويكن ومن شيء بمعنى أن التركيب حقه أن يكون هكذا ولم يؤت بشيء من ذلك من أول الأمر لا أنه نطق به ثم حذف وأتى بأما نيابة عنه فصار التركيب أما بعد كذا اشتهر لكن التحقيق أن أما لم تنب الا عن مهما كما بحثه بعض المحققين قال وفى كلام ابن الحاجب ما يؤيده وعليه فالاسم الذى بعدها كالعوض من الفعل كما يصرح به كلام ابن الحاجب ونصه والتزموا حذف الفعل بعدها يعنى أما والتزموا أن يقع بينها و بين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف ثم ان بعضهم يعبر بلفظ أما بعد وهو السنة لانه ﷺ كان يأتى به فى خطبه ومراسلاته حتى رواه بعض الحفاظ عن أربعين صحابيا و بعضهم يعبر بلفظ و بعد كما هنا فيكون قد حذف أما وأتى بالواو نيابة عنها فالواو فى هذا التركيب نائبة عن أما هذا هو المشهور وقيل انها عاطفة وأما محذوفة لدلالة الفاء عليها وكأن السكاكى جرى عليه فى المفتاح حيث قال وأما بعد فجمع بين الواو وأما لكونها ليست نائبة عنها والظرف مبنى على الضم بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى معناه و يصح فيه النصب على الظرفية بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الأشهر الأول و يستعمل هذا الظرف للزمان كثيرا كما فى قولك جاء زيد بعد عمرو وللمكان قليلا كما فى قولك دار زيد بعد دار عمرو والمتبادر هنا الأول وان صح الثانى أيضا باعتبار مكان الرقم وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجزاء احتمالان والثانى أولى ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون المعلق أقوى فى التحقق لأن المعلق على المطلق أبلغ فى التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا والأدق فى توجيه الاولوية ما أفاده بعض محققى المغاربة من أن ذلك أمثل للأمر بالبداءة بالبسملة وما بعدها المفهوم من الأحاديث لانه صريح فى أن الشروع فى التأليف بعد البداءة بذلك ولا كذلك الأول ولا يؤتى بهذه العبارة الا عند الانتقال من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو معنى ما اشتهر من أن هذه الكلمة هى فصل الخطاب كما أجمع عليه المحققون (قوله فالمنطق الخ) أى فأقول المنطق الخ فاندفع ما يرد من أنه يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتبا على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء فى الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا و يجاب بأن هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الأخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن جمع الهوامع للسيوطى وأشار المصنف بهذا الى ثمرة هذا الفن التى هى أحد المبادئ العشرة المنظومة فى قول بعضهم

ان مبادى كل فن عشره * الحد والموضوع ثم الثمره * وفضله ونسبة والواضع
والاسم الاستمداد حكم الشارع * مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

لحد هذا الفن علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى أمر مجهول

و بعد فالمنطق

من حيث انها توصل الى مجهول تصورى هى القواعد المتعلقة بالحدود والرسوم فان الحدود والرسوم توصل للمجهولات التصورية بلا واسطة وعقد لذلك باب المعرفات والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية من حيث انها توصل لمجهول تصديقى هى القواعد المتعلقة بالقضية والاستقراء والتمثيل الى هى أنواع الحجة فان

القياس والاستقراء والتمثيل كل منها يوصل لمجهول التصديق والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية المتوقف عليها الموصل للمجهول التصورى هى القواعد المتعلقة بالكليات الخمس الرجمى النوع والعرض العام والجنس والفصل والخاصة وذلك لان الموصل الذى هو الحد أو الرسم متوقف على هذه الأمور لانه يتركب منها لكن فيه أن النوع لا دخل له فى ذلك وكذا العرض العام على ما اشتهر فذكرهما انما هو على سبيل الاستطراد نعم من فسر الايصال فى عبارة من قال من حيث الايصال الى

مجهول بكونه موصلا أو موصلا اليه حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعل مباحث النوع مقصودة بالذات داخلة في الايصال لا فيما يتوقف عليه الايصال وذكر الجزئي على سبيل الاستطراد أيضا اذ لا دخل له في الحدود نعم له دخل في التوصيل الى التصديق اذ الجزئي يكون موضوعا وسيأتي أن الموضوع معلوم تصوري يتوقف عليه القياس الموصل للتصديق بواسطة توقف القياس على جزئه وهو القضية المركبة منه ومن المحمول هذا ثم ما سبق من كون الفصل أو الخاصة متوقفا عليهما الموصل اذا لم يعرف بكل منهما على انفراده فان عرف بكل منهما على انفراده كانا من قبيل المعلومات التصورية الموصلة بلا واسطة والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية المتوقف عليها الموصل للمجهول التصديقي توقفا قريبا هي القواعد المتعلقة بالقضايا وأحكامها كالعكس والتناقض وكونها حمليات أو شرطيات ووجه التوقف أن القياس الموصل للتصديق يتوقف على معرفة جزأيه وهما القضية الصغرى والكبرى فلا بد من معرفة القضية بتعريفها وأحكامها والقواعد الباحثة عن المعلومات التصورية المتوقف عليها الموصل الى التصديق توقفا بعيدا هي القواعد المتعلقة بالمحمول والموضوع المذكورة في ضمن باب القضايا ووجه التوقف أن القياس الموصل متوقف على القضية التي هي جزؤه والقضية متوقفة على جزئها الذي هو المحمول أو الموضوع فان قيل ليس في المنطق مسئلة محمولها الايصال أو ما يتوقف عليه الايصال حتى يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من (١٨) حيث ايصالها الخ قيل ان الحكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم معناه أنه موصل الى المجهول التصوري بلا واسطة وقس على هذا ثم انه قيد بقوله من حيث انها توصل الخ احترازا عن البحث عنها لا من هذه الحيثية ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها ثابتة في نفس الأمر بقطع النظر عن اعتبار المعتبر أو اعتبارية محضة كأنياب الأغوال والقضايا الذهنية فلا يبحث عنها المنطقي من هذه الجهات اذ ليس غرضه متعلقا بها (قوله وموضوعه المعلومات الخ) أي لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي المنسوبة الى ذات المعروض نسبة قوية كالمعلومات المذكورة من الحيثية المذكورة به والأعراض الذاتية كالايصال وما يتوقف عليه الايصال كالجنسية والفصلية وكونها قضية أو عكس قضية وحلية أو شرطية موجبة أو غير موجبة اذ هي المبحوث عنها في المنطق وانما كان موضوع هذا الفن تلك المعلومات لان المنطقي يبحث عن أحوالها التي هي الايصال الى المجهولات وما يتوقف عليه هذا الايصال وهذه الأحوال هي العارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها والفرق بين العوارض الذاتية وغيرها مذكور في القطب وحواشيه مع زيادات أخر متعلقة بالحد والموضوع المذكورين (قوله من حيث صحة ايصالها الخ) أي فموضوع المنطق مقيد بصحة الايصال لا بنفس الايصال حتى يرد عليه أن قيد الموضوع من تتمته فلا يبحث عنه في العلم اذ لا بد في كل علم من كون موضوعه مسلم الثبوت والايصال مبحوث عنه في هذا العلم فيجب أن يكون حالا عارضة للموضوع لا مسلم الثبوت ومحصل الجواب أن قيد الموضوع هو صحة الايصال لا الايصال نفسه وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد في موضوعات العلوم (قوله وقيل معرفة التأليفات الخ) في الحقيقة الثمرة الأولى متفرعة على هذه الثمرة (قوله و بمعيار العلوم) أي ميزان الادراكات الذي يعرف به صحيحها من فاسدها (قوله يطلق على الادراك) ومنه ناطق في تعريف الانسان أي مدرك ادراكا كليا أي كثيرا وخرج بكليا ادراك غير الانسان من الحيوانات فلا يسمى منطقا ونطقا وهو على هذا مصدر ميمي كما هو على الاطلاق الثالث كذلك بخلافه على الثاني فانه اسم مكان (قوله وعلى القوة العاقلة) أي التي هي محل صدور تلك الادراكات

تصوري أو تصديقي أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث انها توصل الى أمر مجهول تصوري البحث عن الجنس والفصل كالحيوان والناطق وهما معلومان تصوريان بانهما اذا ركبا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما الى أمر مجهول تصوري كالانسان ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه كلي أو جزئي ذاتي أو عرضي جنس أو فصل ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث انها توصل الى أمر مجهول تصديقي البحث عن مقدمتي القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان بانهما اذا ركبا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما الى أمر مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفا قريبا لكونه من غير واسطة البحث عن كل من مقدمتي القياس بانه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفا بعيدا لكونه بواسطة توقفه على القضية البحث عما ذكر من حيث الموضوع والمحمول * وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة ايصالها الى أمر مجهول تصوري أو تصديقي * وثمرته ما أشار اليه المصنف من أنه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وقيل معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة * وفضله فوقانه على غيره من العلوم من حيث كونه علم النفع لانه يبحث عن كل علم تصوري أو تصديقي وهذا لا ينافي أن بعض باقي العلوم يفوقه من حيثية أخرى * ونسبته للعلوم مباينته لها * وواضعه ارسطو بكسر الهمزة وفتح الراء والسين وضم الطاء وهو ارسطاطاليس خلافا لمن توهم أنهما شخصان * واسمه المنطق كما ذكره المصنف ويسمى أيضا بالميزان و بمعيار العلوم وانما سمي بالمنطق لان المنطق في الأصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذي هو التلفظ وهذا الفن

(قوله به يكثر) قيل تقديم المعمول فى المواضع الثلاثة للاهتمام لا للحصر اذ لغير المنطق دخل أيضا وان كان هو أدخل (قوله تكون القدرة) أى التامة (قوله مجازا) راجع لقوله الذهن أى من باب تسمية المتعلق بالكسر وهو الذهن باسم المتعلق بالفتح وهو الجنان بمعنى اللطيفة التى تسمى روحا ونفسا وقلبا حقيقة وكما يطلق القلب على تلك اللطيفة يطلق على متعلقها وهو اللحمة الصنوبرية الشكل حقيقة أيضا فتلخص أن الجنان يطلق على اللطيفة باسمائها حقيقة وعلى الذهن المتعلق بها مجازا وأن القلب يطلق على اللطيفة المذكورة وعلى متعلقها حقيقة أيضا وأن الذهن بمعنى العقل (قوله أو القلب) عطف على الذهن لا على العقل (قوله الربانية) أى المنسوبة للرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للمبالغة ونسبتها اليه لأنه لا يعلمها الا هو سبحانه أو لأن الجوهر المجرد ليس متحيزا ولا قائما بمتحيز كما أن الرب تعالى كذلك (قوله التى تسمى روحا الخ) هذا مبنى

به يكثر الادراك ويصيب وبه تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعانى الثلاثة سمى بذلك واستمداده من العقل وحكمه الجواز على ما يأتى ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والاقيسة وما يتعلق بهما اه ملخصا من شرح الشيخ الملوى الكبير والصغير مع زيادة (قوله للجنان) متعلق بمحذوف حال من المبتدا على طريقة من يجيزه كسيبويه تقديره منسوبا كما أشار اليه الشيخ الملوى أو متعلق بقوله بعد نسبته كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذهن المتعلق به الذى هو العقل مجازا أو القلب حقيقة لكن بمعنى اللطيفة الربانية التى تسمى روحا ونفسا لا بمعنى اللحمة الصنوبرية الشكل أى التى شكلها كشكل الصنوبر وهو شجر ينبت فى البرية دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كتمع السكر فهذه اللحمة على شكله فهى دقيقة أحد الطرفين غليظة الآخر مع نوع استدارة كتمع السكر كما يشاهد ذلك فى قلب الدجاجة وغيرها (قوله نسبته) أى المنطق وقوله كالنحو أى كنسبة النحو كما قدره الشيخ الملوى ليتناسب المشبه والمشبه به وقوله للسان متعلق بمحذوف حال من النحو تقديره منسوبا بناء على جعل قوله للجنان متعلقا بمحذوف أو متعلق بلفظ نسبة المقدر بناء على جعل ذلك متعلقا بقوله نسبته وتقدير المتن على الأول فالمنطق حال كونه منسوبا للجنان نسبته كنسبة النحو حال كونه منسوبا للسان وعلى الثانى فالمنطق نسبته للجنان كنسبة النحو للسان وهذا أقل تكلفا من الأول ولا يخفى أن التشبيه انما هو فى أصل العصمة والا فالمنطق يعصم الجنان عن الخطأ فى الفكر والنحو يعصم اللسان عن الخطأ فى الكلام كما أشار لذلك بالتفريع (قوله فيعصم الخ) مفرع على التشبيه المذكور والمراد أنه يعصم عند مراعاته وملاحظته فهو العاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله بعض المحققين وهو أوجه مما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة والعصمة هنا بمعناها اللغوى وهو مطلق الحفظ لا بمعناها الشرعى وهو الحفظ من الشىء مع استحالة وقوعه من المعصوم وهى بهذا المعنى مختصة بالأنبياء والملائكة دون الأولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا لا يجوز سؤال العصمة كأن يقال اللهم اعصمنى من المعاصى أو اللهم انى أسألك العصمة اذا أريد المعنى الشرعى بخلاف ما اذا أريد المعنى اللغوى (وقوله الأفكار) جمع فكر وهو كما تقدم حركة النفس فى المعقولات لغة وترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول اصطلاحا (قوله عن فى الخطا) متعلق بقوله يعصم والنى الضلال وهو ضد الهدى كما فى القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو أو قيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقا ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة النى اليه من اضافة العام للخاص كما فى شجر أراك وهى المسماة عندهم بالاضافة التى للبيان وأما على الأخير فهى من اضافة أحد المترادفين للآخر فقط بالبعض هنا (قوله وعن دقيق الفهم الخ) الواو داخلة على قوله يكشف والاضافة فى قوله دقيق الفهم من اضافة الصفة للموصوف والفهم بمعنى المفهوم والتقدير حينئذ ويكشف الغطاء عن المفهوم

للجنان * نسبته كالنحو للسان * فيعصم الافكار عن فى الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا

على اتحاد الروح والنفس وهو الصحيح وقيل الروح ما به الحياة والنفس ما به تدبير البدن (قوله مفرع على التشبيه المذكور) فى تفريع عصمة الفكر على التشبيه المذكور خفاء اذ لم يفهم منه ذلك كما أن فى تفريع كشف المنطق للغطاء عن المسائل الصعبة خفاء أيضا الا أن ينظر فى الاول لمطلق العصمة أو لقوله للجنان وينظر فى الثانى لكون النحو يكشف للسان صواب أمكنة البحث فيكون وجه الشبه أمرين

مطلق العصمة ومطلق الكشف لا أصل العصمة فقط كما قاله الحشى أولا ولا يقال ان الكشف لازم للعصمة أو يقال ان قوله وعن دقيق الفهم الخ كلام مستأنف لا معطوف على التفريع (قوله فهو العاصم) فى اسناد العصمة الى المنطق أو الى مراعاته مجاز عقلى اذ العاصم هو الله والمنطق عند مراعاته آلة فى العصمة فالعصمة لا تنسب اليه مجازا الا عند مراعاته (قوله وهو أوجه) أى لأن الاسناد الى السبب أولى من الاسناد الى الشرط (قوله فعلى الأولين الخ) وعلى الأول منهما يكون المعنى أن المنطق لكونه يقوى الذهن وبه يكمل الادراك يمنع من وقوع السهو غالبا لك بالعمد (قوله من اضافة أحد المترادفين للآخر) وفائدتها الاشارة الى تعدد الأسماء لكن الظاهر هنا تأويل الأول بالمسمى والثانى

بالاسم كما فى قولك جاءنى سعيد كرز (قوله بشئ مغطى) كالعروس (قوله بكسر الغين المعجمة) أى والمد الا أنه قصرهنا للضرورة (قوله أو حرف تنبيه) لعل الناصب لقواعد عليه وعلى ما بعده عامل مأخوذ من المقام (قوله أو حرف زجر) والمعنى انزجر عما ينافى العلم من المعاصى لانه نور وهى ظلام وهما متنافيان وخذ قواعد أو المعنى انزجر عن تطلبك لغير القواعد التى أذكرها لك وخذ قواعد الخ (قوله فقواعد بدل من شئ) والعامل فى البدل حينئذ (٢٠) مقدر من مادة الأخذ لا اسم فعل والا ورد أن اسم الفعل لا يعمل محذوفا فان كان محل المنع ما يذكر مايدل على المحذوف صح تقدير اسم الفعل (قوله احتمالات أربعة) أظهرها رابعها لما يلزم على غيره من الزيادة المستغنى عنها اذ يكفى على الأول أن يقال خذ قواعدها هو وعلى الثانى خذ قواعدها هى بعضه وعلى الثالث فخذ قواعدها هى بعضه أيضا كذا قيل وقد يقال يكفيه على الرابع أيضا أن يقال فخذ قواعدها هى بعضه

فهاك من أصوله

(قوله والمعنى على الاول الخ) فائدة بيان الاصول بالمنطق ظاهرة اذ الاصول عامة والمنطق خاص وأما فائدة بيان القواعد بالأصول فيحتمل أنها الاشارة الى تعدد الاسماء ويحتمل أنها كالفائدة المذكورة فى أنا أبو النجم وشعرى شعرى * نعم ان لوحظ أن المبين للقواعد هى الأصول بقيد كونها مبينة بالمنطق بأن يلاحظ البيان الثانى قبل الأول كانت القواعد عامة والأصول المذكورة خاصة (قوله وأجيب بأنه لما كانت الخ) لا ينافى هذا قوله برقى به سماء علم المنطق لأن ماهنا مبنى على المبالغة وماسيأتى مبنى على التحقيق الذى هو منشأ تلك المبالغة (قوله وعلى الثانى الخ) يحتمل أن هذا الاحتمال فيه اشارة الى تحقير كتابه بأنه بعض البعض ويحتمل أنه مدح له بانه صافى الصافى وهذا ربما يؤيده قوله برقى به سماء الخ (قوله يجتمعان فى مادة الخ) فيجتمعان فى المسائل الكلية المنطقية وتنفرد الأصول فى الكلية النحوية وينفرد المنطق فى الجزئية المنطقية (قوله على معنى واحد) أى اصطلاحا وأما لغة فالأصل والقاعدة مترادفان لأن معناهما لغة ما يبنى عليه الشئ وأما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحازم وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشئ ذكره فى القاموس

الدقيق وفى كلامه استعارة بالكناية وتخييل لأنه قد شبه دقيق الفهم بشئ مغطى تشبيها مضمرا فى النفس وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه تخييلا وهو الغطا والكشف ترشيح ان كان حقيقة فى الحسيات فقط كما مر ولا يخفى أن الغطا بكسر الغين المعجمة الستر بكسر السين المهملة وأما بفتحها فمصدر (قوله فهاك الخ) الفاء للافصاح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت هذا الفن لما علمت من أن ثمرته كذا وكذا فهاك الخ وهاك اسم فعل بمعنى خذ كما ذكره ابن مالك فى التسهيل وذكر الزبيدى أنها حرف تنبيه وزاد الجوهرى أنها حرف زجر أيضا كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ الملوى عن المكودى وظاهره أن هاك بتمامها اسم فعل أو حرف تنبيه أو حرف زجر وهو أحد وجهين ثانيهما وهو الراجح أن ها فقط اسم الفعل أو حرف التنبيه أو حرف الزجر وأما الكاف فحرف خطاب كما أفاده بعض المحققين (قوله من أصوله) يحتمل أن من بيانية ويحتمل أنها تبعيضية وعلى الأول فالمبين القواعد المذكورة بعد على ماذهب اليه غير الرضى من جواز تقديم البيان على المبين أو شئ محذوف على ماذهب اليه الرضى من منع ذلك والتقدير فهاك شيئا من أصوله وعليه فقواعد بدل من شئ أو عطف بيان والاضافة فى قوله أصوله يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن تكون على معنى من التبعيضية ويتحصل من هذا أن فى من مع الاضافة احتمالات أربعة الأول كونهما بيانيتين والثانى كونهما تبعيضيتين والثالث كون من بيانية والاضافة تبعيضية والرابع العكس والمعنى على الأول فخذ قواعدها أصولها هو وأورد عليه أنه يقتضى أنه لم يترك شيئا من أصول المنطق بل ذكر جميعها فى هذا النظم وليس كذلك وأجيب بأنه لما كانت هذه القواعد غالب مهمات الفن وبسببها تتحقق القدرة على ادراك ما ترك كانت كأنها جميع أصوله وعلى الثانى فخذ قواعدها وتلك القواعد بعض أصوله وتلك الاصول بعضه وعلى الثالث فخذ قواعدها أصول وتلك الاصول بعضه وعلى الرابع فخذ قواعدها وتلك القواعد بعض أصول هى هو ومحل كون الاضافة فى قوله أصوله بيانية ان كان المنطق يطلق على الفروع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الاضافة البيانية وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان فى مادة وينفرد كل منهما فى مادة أخرى كما فى قولهم خاتم حديد فان كان لا يطلق الا على المسائل الكلية كانت الاضافة للبيان لانه قد وجد ضابطها حينئذ وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص باطلاق بحيث يجتمعان فى مادة وينفرد أحدهما فقط فى مادة أخرى كما فى قولهم شجر أراك وهذا على ماهو التحقيق من التغاير بين الاضافة البيانية والتى للبيان وقيل لا فرق بينهما واعلم أن الاصول جمع أصل وهو والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة على معنى واحد فى الاصطلاح وهو قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقولهم الفاعل مرفوع فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته زيد من قام زيد وعمرو من جاء عمرو وبكر من قام بكر ونحوها وأحكامها ثبوت الرفع وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل الجزئى الذى تريد معرفة حكمه موضوعا وتجعل موضوع القضية الكلية محمولا وتجعل القضية المركبة منهما صغرى ثم تجعل القضية الكلية كبرى فاذا ركبتهما قياسا خرجت النتيجة